مجلس الأمن
السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٨٦٩

الجمعة، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد غسبار مارتنس	(أنغولا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	إسبانيا	السيدة منديس
	ألمانيا	السيد بلوغر
	باكستان	السيد خالد
	بلغاريا	السيد رتشيف
	الجمهورية العربية السورية	السيد المقداد
	شيلي	السيد مونيوز
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	غينيا	السيد صو
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	الكاميرون	السيد بلنغا – ابوتو
	المكسيك	السيد بوخلتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

الحالة بين العراق والكويت

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

03-62721 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة بين العراق والكويت

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع المجلس الآن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة من صاحب السعادة السيد نغروبونتي، ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، وإحاطة من صاحب السعادة السير إمير جونز – باري، ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

السيد نغروبونتي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): عندما التقينا في ٢١ آب/أغسطس لمناقشة تنفيذ القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، كان ذلك عقب الهجوم المأساوي الذي وقع في ١٩ آب/أغسطس على مقر الأمم المتحدة في بغداد. وبعد ثلاثة أشهر فقط، ضحى المزيد من الأبرياء بحياتهم دعما لرؤية العراق وقد أصبح بلدا تعدديا ديمقراطيا يعيش في سلام مع جيرانه، ويتمتع بعضوية كاملة في المجتمع الدولي. ونفس القوى التي ظل الشعب العراقي منكوبا بها لفترة طويلة، ما زالت تواصل اللجوء إلى القتل والتخويف للحيلولة دون تحقيق هذه الرؤية. فقد رأينا تلك القوى تضرب مرة أخرى في الهجوم الشنيع الذي وقع في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر على الفرقة الإيطالية التي كانت تخدم بشجاعة في الناصرية. ومع ذلك، فإن هذه القوى لم تنجح، ولن تنجح، في منع بزوغ عراق جديد.

إن شعب العراق يحقق نجاحات في كل يوم، والبعض منها سنناقشه اليوم. نعم، هناك صعوبات، والثمن الذي يدفع باهظ. فالعنف موجه ضد الشعب العراقي وكل من يحاولون مساعدته في خلق عراق جديد. والمجتمع الدولي عليه واجب نحو مستقبل السلام والأمن في المنطقة، ونحو ذكرى ضحايا ١٩ آب/أغسطس، و ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر والهجمات الأخرى، بأن يبني على الإجماع الذي تحقق في إصدار القرار ١٥١١ (٢٠٠٣)، وأن يساعد الشعب العراقي على الدفاع عن نفسه ضد أولئك الذين لا يريدون للعراق الجديد أن ينجح.

والعراقيون يدركون تمام الإدراك الدور الذي يتعين عليهم أن يضطلعوا به دفاعا عن أنفسهم، وهم يأخذون على عاتقهم مسؤوليات متزايدة كل يوم لضمان أمنهم. والشعب العراقي يعمل من أجل إعادة بناء قوة شرطة عراقية قوية، وإنشاء جيش عراقي جديد.

ويواصل العراقيون أيضا تسلم مسؤوليات إدارية، وإعداد العدة لإيصال الخدمات الأساسية لسكان البلد البالغ عددهم ٢٥ مليون نسمة. واليوم، يدير وزارات العراق وزراء عراقيون معينون من قبل مجلس الحكم العراقي ومسؤولون أمامه. والعراقيون يصبحون اليوم، بشكل متزايد، في طليعة جهود الإعمار، من الكهرباء إلى النفط إلى المدارس. واليوم أيضا يأتي برنامج النفط مقابل الغذاء إلى نهايته. وهذه خطوة مهمة أخرى على طريق إنشاء عراق حر تستخدم فيه موارد الأمة وثرواتها من قبل الشعب العراقي ولصالحه، وهو يتولى زمام مستقبله.

وفيما يتعلق بالانتقال السياسي في العراق، فإننا ظللنا ندعو دائما إلى نقل سلطة الحكم إلى الشعب العراقي بأسرع ما يمكن عمليا. وإعلان مجلس الحكم في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر عن عملية سياسية لإنشاء جمعية وطنية نيابية انتقالية لتولي السلطات السيادية كاملة في عام ٢٠٠٤، كان خطوة رائعة إلى الأمام، خطوة يجدر بالمجتمع الدولي أن يرحب بها ويدعمها.

وهذا الجدول الزمني، الذي يطالب به القرار ١٥١١ (٢٠٠٣)، يضمن أن يسيطر العراقيون سريعا على شؤونهم، بينما تكفل الحماية للحريات والحقوق الأساسية لكل العراقيين في ظل القانون. ووفقا لرغبات الشعب العراقي، ستتم صياغة دستور دائم من قبل مؤتمر دستوري ينتخبه الشعب العراقي مباشرة. وإعلان مجلس الحكم ذاك، يمثل خطوة مهمة نحو تحقيق رؤية العراق كبلد تعددي ديمقراطي يعيش في سلام مع جيرانه.

وبموجب العملية التي أعلنت في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، سيتم تشكيل جمعية وطنية انتقالية لانتخاب فرع تنفيذي، واختيار وزرائه، وستكون بمثابة هيئة تشريعية. وبحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، ستتولى هذه الإدارة الانتقالية الجديدة المسؤولية الكاملة عن حكم العراق. وحينئذ ستحل سلطة التحالف المؤقتة وكذلك مجلس الحكم العراقي.

وستشكل الجمعية الوطنية الانتقالية عن طريق مؤتمرات للزعماء السياسيين على صعيد المحافظات. وسيتقرر اختيار أعضاء الجمعية، وهيكلها وسلطاتها بموجب قانون أساسي يتضمن المبادئ الأساسية للانفتاح والشفافية التي أقرت كجزء من اتفاق ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وسيتم اختيار مندوبي الجمعية الانتقالية في موعد لا يتجاوز ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٤.

وسيكفل القانون الأساسي حرية التعبير والعقيدة، وسيتضمن بيانا بالحقوق المتساوية لجميع العراقيين. وسيحدد القانون العلاقة بين الحكومة المركزية وسلطات المحافظات. والمهم هو أنه سيكون هناك تاريخ لانتهاء العمل بهذا القانون، وعندها، سيكون قد تم وضع دستور دائم للعراق، وانتخاب حكومة عراقية جديدة.

والعملية التي أعلنت في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، تحدد مهلة زمنية للانتخاب المباشر لمؤتمر دستوري، لا تتعدى ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٥، وذلك لوضع دستور دائم للعراق. وسيتم التصديق على الدستور من خلال استفتاء شعبي، وستنتخب حكومة عراقية جديدة بموجب أحكام الدستور المصدق عليه، في موعد لا يتجاوز ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

وبينما يتولى العراقيون مسؤوليات متزايدة عن أمنهم وحكمهم، لا شك أن الذين يسعون إلى تقويض العراق الحر والديمقراطي ستزداد عزلتهم يوما بعد يوم. وهذه الخطوات الأساسية – زيادة اضطلاع العراقيين بمسؤوليات الأمن، وإنشاء مجلس الحكم، وتعيين وزراء أكفياء لإدارة الوزارات العراقية، واستمرار نقل السلطة السياسية إلى العراقيين – جزء من تخطيطنا لعراق ما بعد صدام.

وقد اتخذنا الآن وضع الهجوم في العراق. فبينما ينخرط من يتاجرون بأعمال الشر في قتل الأبرياء، تهيئ قوات التحالف والقوات العراقية نفسها لدحر العدو، وسوف تنتصر.

وبالأمس، في لندن، أكد من جديد الرئيس بوش ورئيس الوزراء بلير التزامنا الطويل الأجل تجاه العراق. وقد جاء في بيانهما المشترك ما يلي:

”إن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تقفان على أهبة الاستعداد لدعم الإدارة الانتقالية في مهمتها، ألا وهي بناء العراق الجديد ومؤسساته الديمقراطية. ومشاركتنا العسكرية في القوة المتعددة الجنسيات في العراق ستخدم الشعب العراقي ريثما يتمكن العراقيون أنفسهم من الاضطلاع بالمسؤولية الكاملة عن أمنهم. وفي الوقت نفسه، نأمل في أن

يشارك الشركاء الدوليون بصورة متزايدة في القوة المتعددة الجنسيات".

إن استمرار دعم المجتمع الدولي لجهود الإعمار أمر حاسم أيضا. وفي الشهر الماضي، عندما اتخذ مجلس الأمن القرار ١٥١١ (٢٠٠٣) أقبل المجتمع الدولي فتعهد بأكثر من ٣٣ بليون دولار لدعم العراق في مؤتمر مدريد للمانحين. وأود أن أغتنم هذه المناسبة لأشكر الحكومة الإسبانية للدور الرائد الذي اضطلعت به باستضافة المؤتمر الذي ضم ممثلين عن ٧٣ دولة و ٢٠ منظمة دولية. وبالطبع أكثر من ذلك لا يزال يتعين عمله وينبغي تشجيع تبرعات إضافية من جميع المجتمعين هنا.

وكما أكد الرئيس بوش ورئيس الوزراء بلير مرارا، يتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور حيوي في العراق. ونود أن نرحب بعودة موظفي الأمم المتحدة الدوليين إلى العراق للاضطلاع بالولاية التي طالب بها القراران ١٤٨٣ (٢٠٠٣) و ١٥١١ (٢٠٠٣). ونحن على استعداد لمناقشة الدعم الأمني مع مسؤولي الأمم المتحدة على النحو المتوخى في القرار ١٥١١ (٢٠٠٣).

ويؤدي الأمن والاستقرار إلى تعزيز جميع الجهود الأخرى على الأرض وتهيئة الظروف التي تشكل إحدى الأولويات الرئيسية لسلطة التحالف المؤقتة في عملها مع الشعب العراقي. وبالرغم من أعمال القتل والتفجيرات وغيرها من الهجمات التي نشاهدها في وسائط الإعلام، فإن معظم أنحاء العراق تتسم بالهدوء وإن استراتيجيتنا التي تتمثل في تمكين العراقيين من تولي المسؤولية بسرعة عن أمنهم تحقق النجاح. والحقيقة التي لا تستطيع أن تلتقطها أي عدسة من عدسات التلفزيون هي أن العراقيين مجمعون على توسيع نطاق ظروف الأمن والاستقرار وقد أضافوا أكثر من ١٣٠ ٠٠٠ موظف لجهود الأمن. وهم يعملون إلى جانب ٣٣ دولة بالإضافة إلى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة كجزء من القوة المتعددة الجنسيات.

ويزداد عدد العراقيين الذين يساهمون في جهود الأمن باستمرار. ويشترك هؤلاء العراقيون بنشاط في العمليات الرامية إلى إعادة الاستقرار إلى العراق وكبح جماح الإرهابيين الذين يقتلون المدنيين العراقيين وعمال الإغاثة وموظفي التحالف على حد سواء. كما أن أفراد الأمن العراقيين مستهدفون؛ ويشهد صمودهم في وجه الإصابات التي تعرضوا لها على شجاعتهم والتزامهم ببلدهم والأمل في المستقبل.

وتعمل فيالق الدفاع المدني العراقية على تطوير قدراتها على إحباط المخربين الذين يستهدفون الهياكل الأساسية للكهرباء وصناعة النفط وغيرها من القطاعات الحاسمة بالنسبة لتجديد العراق. ولدى فيالق الدفاع المدني نحو ٨ ٠٠٠ موظف في الخدمة وسيزداد هذا العدد إلى أكثر من ٤٠ ٠٠٠ خلال الأشهر القادمة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك دائرة لحماية المرافق من أجل حماية الهياكل الأساسية الاستراتيجية للعراق، والمباني الحكومية والأصول الثقافية والتعليمية. ولدى دائرة الحماية حاليا أكثر من ٤٨ ٠٠٠ حارس تم تعيينهم وتدريبهم ويتوخى أن يبلغ قوام الدائرة نحو ٥٠ ٠٠٠ موظف.

كما يجري إحراز التقدم فيما يتعلق بقوة الشرطة العراقية. وعاد أكثر من ٦٠ ٠٠٠ شرطي إلى الشوارع. ونتطلع إلى تدريب أكثر من ٣٥ ٠٠٠ شرطي عراقي جديد خلال السنتين القادمتين في الأردن. ونعمل حاليا على تحسين المرافق المادية في موقع التدريب لإيواء ٣ ٠٠٠ طالب و ١ ٠٠٠ من المدربين الدوليين وموظفي الدعم. وسيبدأ الصف الأول في الأسبوع القادم بـ ٥٠٠ طالب. وتخطط المملكة المتحدة وكندا وبولندا والجمهورية التشيكية والنمسا

وسلوفاكيا وسلوفينيا وفنلندا للمساهمة بمدربي الشرطة للمرفق في الأردن. وأعربت بلدان أخرى منها ألمانيا على سبيل المثال عن اهتمامها بالمشاركة في عملية التدريب. وبعد التخرج من دورة أساسية مدتها ثمانية أسابيع، سيشارك الشرطة العراقيون الجدد في برنامج للتدريب الميداني في الوطن لمدة عشرة أشهر بقيادة أكثر من ٥٠٠ ١ مستشار دولي لشؤون الشرطة. وتخطط الولايات المتحدة لتقديم عدد من هؤلاء المستشارين يبلغ ٠٠٠ ١ مستشار، سيتم نشر أول دفعة منهم وتبلغ ١٥٠ مستشارا في كانون الثاني/يناير.

ويعتبر تثبيت أمن الحدود – عن طريق إنشاء مراكز حدود عراقية قادرة على منع تدفق المواد الحساسة للانتشار والمصادر المشعة التي يمكن استخدامها لصنع القنابل الملوثة ومنع التهريب والإرهابيين والمقاتلين الأجانب – من الأولويات الأمنية الواضحة. ويوجد حاليا أكثر من ٠٠٠ ١٢ موظف حدود عراقي في الخدمة وسيزداد عدد شرطة الحدود وموظفي دائرة الجمارك العراقيين باستمرار إلى أكثر من ٠٠٠ ٢٥ فرد.

وسيحتاج العراق عندما يتولى السيطرة التامة على شؤونه إلى قوة عسكرية للدفاع عن النفس. وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر، أنهى نحو ٧٠٠ جندي عراقي تدريبهم الأساسي لتشكيل الكتيبة الأولى من الجيش العراقي الجديد. وفي خريف عام ٢٠٠٤، سيكون الجيش العراقي قد اتسع إلى نحو ٠٠٠ ٣٥ جندي.

إلا أن أعداد القوات والمجندين، بالرغم من أنها تسير في الاتجاه الصحيح، ليست إلا جزءا من القصة. ولدى المجتمع الدولي فرصة بل ويقع عليه التزام مساعدة الشعب العراقي على بناء منظمات ذات كفاءة عالية مكرسة للخدمة العامة وتحافظ على مستويات عليا من الروح المهنية واحترام حقوق الإنسان. ولن يتمكن الشعب العراقي من تحقيق الثقة العامة ومن تطوير اقتصاد سليم والتمتع به إلا من خلال تهيئة بيئة من هذا القبيل.

وبالرغم من الجهود الهائلة التي وصفتها لتوي، فإنه لا بد لنا من أن نعترف بأن الأحوال الأمنية في العراق لا تزال من الشواغل الرئيسية لنا وللمجتمع الدولي وللشعب العراقي، وأن الحاجة ما زالت قائمة لتحقيق حالة أمنية مستدامة ومحسنة، لا سيما في وسط البلد. وما من أحد منا يريد تكرار الحوادث المؤسفة التي شهدناها في الفترة الممتدة من الصيف الماضي وحتى الخريف والتي نسلم بأنها أثرت على الوجود المدني للمجتمع الدولي في العراق. وترمي الجهود المتواصلة المبذولة لتحسين الأمن كما ذكرت، بالإضافة إلى الجهود التي بذلناها لتحسين الخدمات الأساسية وتمكين الشعب العراقي، إلى تحقيق المزيد من الاستقرار والأمن اللذين نصبو إليهما جميعا. ونحن مصممون على تكليل هذه الجهود بالنجاح.

وبما أنه سبق لي أن ناقشت التطورات السياسية الوطنية التي تجري حاليا في العراق بالتفصيل، فإني أود أن أركز لحظة على التطورات السياسية على الصعيد المحلي. ويعتمد التحول الديمقراطي في العراق على حيوية وفعالية المؤسسات العراقية على الصعيد المحلي، حيث تتخذ معظم القرارات التي تؤثر في الأفراد. ويوفر الحكم المحلي أساس الديمقراطية ويعزز الاستقرار الاجتماعي بإتاحة الفرصة للمواطنين للتعبير عن آرائهم في كيفية عمل حكومتهم.

أمور التشغيل اليومي للحكومة العراقية يمسك بزمامها الآن العراقيون. وفي جميع أنحاء البلد، تتولى مجالس الأحياء والأقضية والمحافظات تمثيل احتياجات وآراء جمهورها لدى مجلس الحكم العراقي. وتتحمل هذه المؤسسات المسؤولية عن تقديم الخدمات الأساسية وتعزيز اشتراك المواطنين في عملية اتخاذ القرارات. وهناك مجالس بلدية في

جميع المدن الكبرى وفي معظم البلدات، وتم تشكيل مجالس مؤقتة للمحافظات في جميع أنحاء البلد. ويساعد مئتا مجلس استشاري للأحياء على تقديم الخدمات مثل المياه والتعليم والصرف الصحي والصحة والكهرباء. ويتولى المزيد تلو المزيد من المجالس ميزنة وإدارة مواردها. وقد قام المواطنون في كل حي من أحياء بغداد الـ ٨٨ باختيار ممثلين لمجالس الحكم المحلية بكل حرية. وهؤلاء يختارون بدورهم أعضاء ٩ مجالس قطاعية ومجلس المدينة الذي يتألف من ٣٧ عضوا.

إجمالا، هناك أكثر من ٨٠٠ عضو في المجالس منتخبين ديمقراطيا يعملون الآن بكد لخدمة إخوانهم المواطنين. وهم يشملون سنة وشيعة ومسيحيين وعربا وأكرادا – وأكثر من ٧٥ امرأة. وخلال الأشهر المقبلة سيواصل التحالف العمل مع مجلس الحكم لتعزيز المشاركة المتنوعة والنيابية للمواطنين داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها في كل أرجاء العراق. وسنركز على زيادة الشفافية والمساءلة في الأمور المالية وعلى تعزيز قدرة الإدارات المحلية على توفير الخدمات البلدية الأساسية.

وقدم رئيس مكتب برنامج العراق، السيد بينون سيفان، إحاطة إعلامية مطولة في وقت سابق من هذا الأسبوع بشأن إنهاء برنامج النفط مقابل الغذاء على مراحل، وتناول الأمين العام عنان هذه القضية أيضا يوم أمس. وأود أن أشيد بالسيد سيفان، ومكتب برنامج العراق، ووكالات الأمم المتحدة التي عملت في العراق في ظل ظروف صعبة، على دورهم في تلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي.

وقبل أن أختتم كلمتي وأفسح المجال للسفير جونز – باري، أود أن أتطرق إلى نزع سلاح العراق. في ١٦ حزيران/يونيه، تولى فريق الاستقصاء في العراق المسؤولية عن مهمة البحث عن أسلحة الدمار الشامل العراقية ومنظومات إيصال القذائف المحظورة والهياكل الأساسية المتصلة بها وإزالتها. وفريق الاستقصاء، بقيادة المفتش السابق في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ديفيد كاي واللواء كيث ديتون في جيش الولايات المتحدة، يتألف من أفراد عسكريين ومدنيين. ويشمل الفريق أفرادا من التحالف من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واستراليا، وكذلك خبراء من اللجنة الخاصة السابقة للأمم المتحدة المعنية بالعراق والتي لديها خبرة ميدانية مباشرة في العراق.

ويتألف فريق الاستقصاء من فرقتي عمل – إحداهما للإفادة من المعلومات، بقيادة وكالة استخبارات الدفاع الأمريكية، والأخرى لإبطال مفعول الأسلحة وإزالتها، بقيادة وكالة خفض التهديدات التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية. وقد وحد فريق الاستقصاء جهود مختلف العمليات الجارية حاليا في العراق لجمع المعلومات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل في مقر واحد على الصعيد الوطني، وذلك من أجل الإفادة بشكل أفضل من جمع المعلومات. وباستخدام أفرقة استجابة سريعة، ما فتئ فريق الاستقصاء يفحص مواقع مشتبها فيها على أساس معلومات، مستقاة من عمليات استخلاص معلومات واستجوابات ومعلومات سرية واردة من مدنيين عراقيين. ويستعرض الفريق بشكل منتظم المواقع الموجودة التي حددتها الاستخبارات بالفعل.

وقد أورد تقرير مؤقت صدر في تشرين الأول/أكتوبر عن أنشطة فريق الاستقصاء في العراق حتى الآن تفاصيل انتهاكات العراق العديدة لالتزاماته المفروضة بموجب قرارات مجلس الأمن. وتشمل تلك الانتهاكات جهودا متعمدة لإخفاء معدات وأنشطة برنامجية تتعلق بأسلحة الدمار الشامل عن الأمم المتحدة أثناء عمليات التفتيش بدءا من أواخر عام ٢٠٠٢، ومختبرات سرية ومخابئ آمنة داخل الجهاز الأمني احتوت على معدات خاضعة لرقابة الأمم المتحدة وملائمة لمواصلة البحوث المتعلقة بالحرب الكيميائية والبيولوجية، وخططا وتصميمات متطورة لقذائف جديدة

طويلة المدى يصل مداها إلى ١ ٠٠٠ كيلومتر على الأقل، أي أنها تتجاوز بقدر كبير الحد الأقصى للمدى الذي فرضته الأمم المتحدة والبالغ ١٥٠ كيلومترا. والكمية الضخمة من المعلومات، التي جُمعت من خلال عمليات استخلاص للمعلومات وزيارات للمواقع والإفادة من الوثائق العراقية المضبوطة، تثبت أن العراق أخفى عمدا معدات ومواد عن مفتشي الأمم المتحدة عندما عادوا إليه عام ٢٠٠٢. وهذا عمل كبير سيظل يتطلب وقتا وموارد كبيرة.

وأود في الختام أن أقول عبارة أخيرة. إن العراقيين لديهم تاريخ عريق يمثل مصدر فخر. ونحن نتطلع إلى الاستمرار في إحراز التقدم على جميع الجبهات بينما يعمل شعب العراق على بناء بلد جديد ومستقر وآمن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد نغروبونتي على إحاطته الإعلامية الوافية.

السير إمير جونز – باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): لاستكمال ما قاله السفير نغروبونتي، أود الآن إحاطة المجلس علما بالنقاط الرئيسية المتعلقة بتوفير الخدمات الأساسية ومسائل الاقتصاد وإعادة الإعمار وحقوق الإنسان والعدالة. وسأعمم على حدة مذكرة تتضمن التفاصيل. ولذا سأقتصر على النقاط الرئيسية.

في أعقاب سقوط نظام صدام، عملت سلطة التحالف المؤقتة على ضمان سرعة إعادة تشغيل شبكات التوزيع والخدمات الأساسية. وبحلول آب/أغسطس أعيد بالكامل تشغيل شبكات توزيع المواد الغذائية وتركزت جهود سلطة التحالف – في شراكة مع العراقيين والمنظمات الإنسانية – على زيادة إمدادات المياه وتوليد الكهرباء وإنتاج النفط.

وفيما يتعلق بالمياه والصرف الصحي، توفر المشاريع في مختلف أنحاء البلاد مزيدا من المياه وبحالة أنظف لأكثر من ١٤,٥ مليون عراقي. وفي بغداد، تم إصلاح أكثر من ١ ٧٠٠ انقطاع جرح في شبكات إمداد المياه، وإصلاح ٩٠ محطة لضخ النفايات، وبدأ جمع القمامة في كل أنحاء المدينة. كما أن العمل جار خارج بغداد.

وفيما يتعلق بالكهرباء، أفضى العمل على تحسين توليد الكهرباء إلى وصول إمداداتها إلى ذروة بلغت أكثر من ٤ ٤٠٠ ميغاوات، أي أكثر من مستوى ما قبل الصراع. والهدف هو التوصل إلى توليد ٦ ٠٠٠ ميغاوات بحلول صيف عام ٢٠٠٤، و ٩ ٠٠٠ ميغاوات – أي ٢ ٠٠٠ ميغاوات زيادة عن الطلب المقدر – وذلك خلال ربيع عام ٢٠٠٥.

وفيما يتعلق بالوقود، تحققت زيادة منتظمة في كميات النفط المنتج والمصدر من العراق، حيث ارتفعت في الآونة الأخيرة إلى حوالى ٢,٢ مليون برميل يوميا، صُدر منها حوالى ١,٣ مليون برميل يوميا.

وفي قطاع النقل، يتم إصلاح مطار بغداد الدولي وتجديده كجزء من مشروع بقيمة ١٧,٥ مليون دولار. ويعمل ميناء أم قصر بطاقة أكبر بكثير مما كان يعمل بها لسنوات عديدة، وتم تجديد مرفق استلام الحبوب فيه بالكامل. كما تم القيام بأعمال في بعض الهياكل الأساسية المهمة للطرق والسكك الحديدية.

وفيما يتعلق بالاتصالات، يجري العمل الآن لإصلاح المحولات المعطلة وإعادة بناء شبكة الألياف البصرية في العراق، بما يسمح بإجراء الاتصالات داخل المدينة وبتشغيل شبكات اتصالات المرافق الرئيسية. ومن المنتظر أن تعمل ثلاث شبكات للهواتف النقالة بحلول شهر كانون الثاني/يناير. ونهدف إلى زيادة عدد الوصلات بشبكة الإنترنت من ٤ ٥٠٠ في عهد صدام إلى ٥٠ ٠٠٠ بحلول كانون الثاني/يناير، مع تحقيق زيادات إضافية بعد ذلك.

وفي قطاع الصحة، وهو مجال بالغ الأهمية، تعمل الآن تقريبا جميع مستشفيات العراق البالغ عددها ٢٤٠، ولم تعد إمكانية الحصول على الرعاية الصحية تُستخدم كأداة سياسية. وبمساعدة من منظمة الأمم المتحدة للطفولة، قامت وزارة الصحة بتدبير وتوزيع أكثر من ٣٠ مليون لقاح. وتم تلقيح ما يقدر بـ ٣ ملايين طفل عراقي دون الخامسة، بينما حصلت أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ امرأة حامل ومرضع وطفل يعاني من سوء التغذية على حصص إعاشة غذائية تكميلية تحتوي على نسب عالية من البروتين.

وفي قطاع التعليم، افتُتحت معظم المدارس بحلول نهاية حزيران/يونيه، وأجريت اختبارات مدرسية لما يقرب من ٥,٥ مليون طفل في حزيران/يونيه وتموز/يوليه. وقام التحالف، إلى جانب ما أدته المنظمات غير الحكومية من عمل جيد، بإصلاح ١ ٥٩٥ مدرسة، والعمل جار على إصلاح ٢٠٠ مدرسة أخرى - وهذا برنامج يوفر فرص عمل لأكثر من ٣٥ ٠٠٠ عراقي. وتلقت معاهد التعليم العالي في العراق ٩٧ ألف طلب التحاق للعام الدراسي ٢٠٠٣-٢٠٠٤، وذلك بزيادة قدرها أكثر من ٥٠ في المائة عن العام السابق. وأعيد فتح كل الجامعات الـ ٢٢، كما أعيد فتح ٤٣ مدرسة تقنية.

وإذ انتقل إلى الإدارة الاقتصادية، فقد أعلن وزير المالية تفاصيل ميزانية العراق لعام ٢٠٠٤ في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر. ولأول مرة في عقود كثيرة، تستخدم موارد العراق لسداد تكاليف احتياجات الشعب العراقي، عوضا عن استخدامها لتمويل تجارة الحرب والقمع والفساد. وتتوفر تفاصيل الميزانية، فضلا عن حالة صندوق التنمية للعراق، بشفافية على موقع شبكة الإنترنت التابع لسلطة التحالف المؤقتة.

وتحل مجموعة من الأوراق النقدية الجديدة محل العملتين العراقيتين المتداولتين حاليا. وقد بدأ التبادل، الذي يشمل استعمال أكثر من ٢ ٠٠٠ طن من الأوراق الجديدة، في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر وهو يسير سيرا حسنا. والبنك المركزي في العراق الآن مستقل.

وتبقى البطالة تحديا رئيسيا في العراق. وقد أوجدت الأشغال العامة الجديدة وظائف لعدة مئات من الآلاف، بينما أدخلت أيضا برامج لإيجاد الوظائف. ومع ذلك، فإن البطالة العالية لن تخفض بشكل مستدام إلا بالانتقال الناجح من الاقتصاد المركزي التي تسيطر عليه الدولة إلى اقتصاد حر قائم على السوق. وأنشئ مرفق ائتمان للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم بغية تعزيز نمو الصناعة المحلية. وأدخلت قواعد الاستثمار المباشر الأجنبي لجذب رأس المال الجديد. كما أقر مجلس الحكم نظام تعريفة جديدا مناصرا للتجارة.

وينبغي أن تساعد هذه الإجراءات، التي نفذت في تشاور وثيق مع المؤسسات المالية الدولية، على منح الشعب العراقي والمجتمع الدولي ثقة جديدة في الأموال العامة والإدارة الاقتصادية في العراق.

وقد ذكر السفير نغروبونتي كيف أن المجتمع الدولي يتضافر للمساعدة على إعادة إعمار العراق، كما تجلى ذلك بوضوح في مدريد في الشهر الماضي. وتقييمات الاحتياجات التي أصدرها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، والـ ٣٣ بليون دولار التي جرى التعهد بها استجابة لذلك، ستساعد بشكل كبير على إنشاء عراق مزدهر وحر وديمقراطي.

ولزيادة المساعدة على بناء البلد، من الضروري للدول الأعضاء أن تفي بسرعة بالتزامها بموجب القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) بتحويل أموال النظام السابق إلى صندوق التنمية للعراق. وتحتجز العديد من الدول الأعضاء أصولا كبيرة مجمدة منذ عام ١٩٩٠. وينبغي ألا تظل تلك الأموال معطلة.

وبالإضافة إلى ذلك، سيحتاج المجتمع الدولي إلى أن يتفق على حل عادل ومستدام لمشاكل الدين الخارجي على العراق. وكلما فعل ذلك سريعا، كلما تمكن العراق سريعا من استعادة جدارته الائتمانية ووصوله إلى أسواق رؤوس الأموال الدولية للمساعدة على إعادة الإعمار والتنمية. وقد نشر نادي باريس تقييما لمطالبات أعضائه من العراق، بينما طلب صندوق النقد الدولي بيانات من الدائنين الرسميين الآخرين. وينبغي أن يتعاون الدائنون من أجل التعجيل بالتوصل إلى تسوية عادلة ومستدامة لمشاكل ديون العراق.

وأود أن أنتقل الآن إلى حقوق الإنسان، بما فيها نوع الجنس، ومسألة العدالة. وتشهد على مدى عدم اكتراث النظام السابق بحقوق الإنسان التقديرات التي تذهب إلى أن ما يصل إلى ٠٠٠ ٣٠٠ شخص قد دفنوا في مقابر جماعية في جميع أنحاء البلد. ويمثل التحري في تلك المقابر تحديا صعبا بشكل غير عادي سيستغرق العديد من الأعوام.

وكجزء من إنشاء ثقافة لحقوق الإنسان في عراق ما بعد صدام، سنت سلطة التحالف المؤقتة تشريعات تمنع التعذيب والمعاملة القاسية والمهينة واللاإنسانية؛ وتعتبر التمييز من قبل الذين يشغلون المناصب العامة مخالفا للقانون؛ وتكفل أحوالا آمنة وإنسانية للسجناء. وتقوم سلطة التحالف المؤقتة وحكومتا الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة أيضا بتيسير جهود تعزيز المجتمع المدني والتثقيف بشأن حقوق الإنسان – بنشر المعلومات والتدريب ودعم عمل المنظمات غير الحكومية المحلية.

وتمثل وزارة حقوق الإنسان التي أنشئت مؤخرا علامة واضحة على أنه لا مجال للقمع. ونحن نرى أنه ينبغي للمسؤولين عن ارتكاب فظائع في الماضي أن يقدموا الآن إلى عملية محاكمات يديرها العراقيون. وبدعم من سلطة التحالف المؤقتة، تقوم لجنة تابعة لمجلس الحكم بصياغة النظام الداخلي لمحكمة عراقية خاصة.

وبالنسبة لمسألة المرأة، فإننا نشجع بنشاط أوسع مشاركة للنساء في إعادة إعمار العراق، تمشيا مع القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويحدونا الأمل في أن ينظر القادة العراقيون إلى هذا بوصفه جزءا هاما وأساسيا لإدخال الديمقراطية. وأعطى وجود ثلاث نساء في مجلس الحكم الآن النساء أساسا للعمل منه. ومع ذلك، هناك حاجة إلى المزيد من العمل لكفالة صوت مستدام وقوي للمرأة، وخاصة في الجمعية الوطنية الانتقالية والحكومة الوطنية الانتقالية.

وتتوقف إعادة القانون والنظام، بشكل جزئي، على تطوير نظام للعدالة عامل وفعال بصورة كاملة. وهناك محكمة جنائية مركزية في العراق قائمة الآن وتعمل، بولاية لنظر الجرائم الخطيرة التي ارتكبت منذ ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٣. وبشكل منفصل، يرأس أكثر من ٦٠٠ قاض عراقي حوالي ٥٠٠ محكمة عراقية. وحوكمت بالفعل حوالي ٣٠٠ قضية. ويقوم بالإشراف على النظام القضائي في العراق مجلس القضاة الذي أعيد إنشاؤه، وهو المجلس الذي ألغاه النظام السابق في عام ١٩٧٩. وقد جرى تعديل القانون الجنائي ليشمل حقوقا جديدة: هي الحق في تعيين محام؛ والحق في عدم تجريم الذات؛ والحق في الإبلاغ بالحقوق الأساسية؛ والاستبعاد المطلق لأي أدلة يحصل عليها من خلال التعذيب.

في الختام، إن العراق بلد خرج من فوره من عدة عقود وحشية. ومن المستحيل تقريبا فهم عمق المعاناة الإنسانية التي حصلت والدمار الذي ألحقه صدام. وسيستغرق البلد عقودا لتجاوز آثار تلك المعاناة.

وبينما يركز هذا التقرير على نحو مفهوم على مجالات التقدم، ينبغي ألا نقلل من شأن نطاق المهمة التي أمامنا أو من كبر حجم العمل الذي ينبغي القيام به. وتبرز تقييمات الاحتياجات التي أعدت تحضيرا لمؤتمر مدريد

التحديات الهائلة. وما زالت الحالة الأمنية الخطيرة – التي نتعامل معها بحزم – تؤثر على جهودنا. وستستمر أيضا الحاجة إلى العمل لمعالجة إرث سنين عديدة من تخلف الاستثمار وإساءة استخدام الموارد، وإرث الجزاءات والمستوى الهائل للبطالة. وسنحتاج إلى مواصلة التفاعل والتكيف مع المشكلات والتحديات التي ستنشأ حتما على أرض الواقع.

ولكن إمكانية العراق الآن، بالرغم من ذلك، هائلة. وبالعمل مع الشعب العراقي الموهوب والمبدع، وكذلك مع الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية، بدأنا بالفعل نحدث تغييرا.

والأهم من كل ذلك، أن لدينا الآن جدولا زمنيا للإصلاح الدستوري وإجراء الانتخابات التي ستضع مستقبل البلد تماما حيث ينبغي له أن يكون: أي في أيدي الشعب العراقي. وبغية تحقيق النجاح، سيحتاج الشعب العراقي إلى التزام المجتمع الدولي ودعمه المستمرين، فضلا عن مساعدة الأمم المتحدة – حسبما تسمح الظروف. وفي ذلك الصدد، فقد أظهرت تعهدات مؤتمر مدريد الوحدة الدولية المتزايدة في إتاحة بداية جديدة للعراق. ولا يمكن السماح للهجمات البشعة واليائسة الأخيرة، بما فيها الهجمات التي وقعت على ذات المنظمات التي تساعد العراق على إعادة البناء، بالنجاح.

وكلما تمكنا من جعل إعادة بناء العراق جهدا جماعيا، كلما أسرع الشعب العراقي في تحقيق المستقبل المشرق الذي يستحقه. وبعث عراق حر ومستقر أمر في مصلحتنا جميعا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بما أنه لا توجد قائمة للمتكلمين، أدعو أعضاء المجلس الذين يرغبون في الكلام إلى أن يبلغوا الأمانة العامة بذلك.

السيد دلا سابليير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر زميلينا من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدماهما من فورهما لمجلس الأمن بموجب القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣).

وأود أن أدلي بالتعليقات التالية.

مثلما ذكر زميليّ من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، أُحرز تقدم كبير أثناء هذه الفترة. وقد استعيدت بعض الخدمات العامة أو هي قيد الاستعادة. وأعيد افتتاح معظم المدارس والمستشفيات وهي تعمل الآن. وأعيد توليد وتوصيل الكهرباء إلى المستوى الذي كانت عليه قبل الحرب في معظم أنحاء البلد. و لم تحدث الأزمة الإنسانية التي كنا نخشاها، وأعيد ملء الأسواق بالبضائع. وتواصل توزيع المعونة الغذائية، لا سيما في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء. وحشد مؤتمر مدريد موارد مشجعة لإعمار العراق.

وبعد ثلاثة عقود من الطغيان وأكثر من ١٢ عاما من نظام جزاءات لم يسبق له مثيل في قسوته وبعد ثلاثة حروب، ما فتئ الشعب العراقي يتطلع بشوق إلى هذا التقدم. وهو التقدم الضروري لاستعادة الثقة في المستقبل. ويجب أن نتأكد معا من أنه سيستمر.

وتشيد فرنسا بعمل كل من دأبوا على تأدية دور فعال في هذا التقدم سواء كانوا عراقيين أو أجانب، وسواء كانوا يعملون بصفتهم الوطنية أو مع وكالات وبرامج الأمم المتحدة أو مع المنظمات غير الحكومية، مضحين بحياتهم في بعض الأحيان. ولن أنسى هنا أن أذكر الجهود الكبيرة التي بذلتها البلدان الأعضاء في التحالف بموجب مسؤولياتها بوصفها الدول المحتلة.

ولكن لسوء الطالع، من الممكن أن يطغى استمرار العنف الذي ما برحنا نشهده طوال الفترة ذاتها على هذا

التقدم مهما كان إيجابيا وحقيقيا. وتتواصل أعمال العنف والهجمات التي يزداد الموت الناجم عنها والتي تستهدف بصورة عشوائية موظفي المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وقوة التحالف وتستهدف على وجه الخصوص العراقيين الذين أصبحوا الضحايا الأساسيين. ومن الضروري مواجهة هذه الأعمال الإجرامية والمروعة بأقوى الإدانات والعقوبات الممكنة. ولكن ذلك ليس كافيا. فمواصلة احتلال العراق تغذي لدى الشعب العراقي مشاعر الاستياء والإحباط المتزايدة التي يستغلها المتطرفون لاكتساب مؤيدين وتبرير العنف. ولذلك، ومنذ نهاية الصراع، دأبنا على المناداة باستعادة سريعة للسيادة العراقية وإنهاء الاحتلال.

ولذلك رحبنا بالنهج الجديد الوارد في الاتفاق الموقع في بغداد في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر بين مجلس الحكم وسلطة التحالف المؤقتة. ويقر الاتفاق بالفعل بوجوب أن تكون استعادة السيادة العراقية أول مرحلة في الانتقال السياسي ومعها تشكيل حكومة انتقالية مسؤولة بالكامل. وفي هذا السياق، سيتمكن العراقيون، بالوتيرة التي يحددونها بأنفسهم، من وضع ترتيبات دستورية دائمة وتنظيم انتخابات بغية اختيار زعمائهم بحرية.

ولا يمكننا تفويت هذه الفرصة؛ فربما تكون الأخيرة. ولذلك يجب أن نتأكد من أن هذا النهج يفضي بالفعل إلى تخفيف حدة العنف وإرساء أسس راسخة للانتعاش السياسي والإعمار الاقتصادي في العراق. ولتحقيق هذا، نحتاج إلى ضمان ألا يتسبب تنفيذ اتفاق بغداد في خلق انقسامات جديدة وأن يقرب بين أبناء الشعب. ومن الملح أن نعيد بناء توافق آراء ليس في العراق على الصعيد الإقليمي فحسب، ولكن أيضا داخل المجتمع الدولي.

ولتحقيق هذا الهدف الثلاثي، نؤمن بأن عدة عناصر تتسم بأهمية حيوية.

أولا، يجب إجراء توسيع فوري للأساس الاجتماعي والسياسي للعملية السياسية. ويجب أن يشارك جميع العراقيين الذين يعارضون العنف أو الذين يوافقون على التخلي عن العنف في هذه العملية، بمن فيهم الذين استبعدوا أو الذين أبعدوا أنفسهم عن العملية. وينبغي أن يتمكن كل عراقي من أن ينتمي إلى المؤسسات التي ستظهر إلى الوجود.

ومن الأساسي أيضا إشراك جميع دول المنطقة من دون استثناء وتحميلها المسؤولية لتمكين العراق من أن يصبح مرة أخرى جزءا من بيئته الإقليمية. ومن الأساسي أيضا السماح للأمم المتحدة، باستقلالية كاملة، أن تضفي شرعيتها على العملية الانتقالية في العراق وأن تؤازرها في جميع مراحلها.

إننا نتفهم الشواغل التي أعرب عنها الأمين العام فيما يتعلق بأمن موظفيه. ولهذا السبب اقترحنا في بادئ الأمر تعيين ممثل خاص للأمين العام للأمم المتحدة. إن ذلك الممثل، مع أنه لن يقيم بصفة دائمة في العراق، يمكنه في البداية أن يساعد على إشراك العراقيين وبلدان المنطقة في عملية الانتقال، وهذا بدوره يعزز شرعيتها. ونأمل أن يتمكن الممثل الذي سيعينه الأمين العام في المستقبل القريب من أداء هذه المهمة الأساسية.

وردت إشارة إلى فكرة عقد مؤتمر وطني تحت رعاية الأمم المتحدة يكرس لكل المسائل الحساسة للعراقيين ويجمع كل الفئات العراقية، وأنه ينبغي دعوة بلدان المنطقة للمشاركة فيه بالإضافة إلى بلدان أخرى. هذه فكرة تستحق النظر فيها بروية. ويمكن مناقشتها مع العراقيين.

أخيرا، يجب أن يتواصل نقل المسؤوليات الفعالة إلى العراقيين من دون انتظار الأجل النهائي في عام ٢٠٠٤، مثلما هو وارد في الفقرة ٦ من القرار ١٥١١ (٢٠٠٣). ومن الأساسي أن تتمكن الحكومة المؤقتة التي ستتشكل بحلول ذلك التاريخ أن تمارس السيادة الكاملة على العراق.

لذلك نرحب بالنهج الذي اعتمده اتفاق بغداد، ولكن ظروف تنفيذه هي التي ستحدد نجاحه. وينبغي ألا يقتصر تغيير النهج على عكس تسلسل مراحل الانتقال السياسي. وينبغي أيضا أن يترجم إلى جهد لإشراك أكبر عدد ممكن من الناس من داخل العراق ومن خارجه. وينبغي أن يعرب مجلس الأمن عن مساندته لهذا الجهد إذا طُلب منه بحث هذا النهج الجديد الوارد في اتفاق بغداد.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): أولا، أود أن أشكر زميلينا من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على إحاطتنا علما بأحدث التطورات في مجال تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، وبشكل خاص على تقييميهما للأحوال الأمنية والتقدم المبلغ عنه في القطاعين الإنساني والاقتصادي، وأيضا على تقريرهما عن التطورات السياسية.

وفيما يتعلق بالتطورات السياسية، نحيط علما بالاتفاق المبرم مؤخرا بشأن العملية السياسية بين مجلس الحكم وسلطة التحالف المؤقتة. إن القرار بوضع جدول زمني لنقل السيادة إلى حكومة عراقية انتقالية وعكس مسار العملية السياسية مشجع بالنسبة لنا. ونعتقد أن هذا القرار يمثل خطوة هامة إلى الأمام.

وبالطبع، لا بد من تقييم هذه الخطة إزاء خلفية تطور الأوضاع الأمنية. فهي في حاجة إلى توضيح لبعض جوانبها، وتستحق تقييما متأنيا. كما أن علينا أن ننظر في كيفية تعزيز شرعية عملية نقل السيادة. ومن المهم أن نتساءل الآن عن كيفية توليد الزخم اللازم لهذا التغيير في مسار العملية السياسية لكي نسهم في تثبيت الحالة الأمنية في البلد. ولذا، نعتقد أن وضع الاتفاق بين السيد بريمر ومجلس الحكم في إطار دولي أوسع سيساعد على إرسال إشارة ضرورية إلى العراقيين. وهذه الإشارة ينبغي أن يفهم منها بأن العملية قد تغيرت تغييرا أساسيا.

وإذا نظرنا إلى المشاكل الثلاث التي نواجهها اليوم في العراق – وهي الأمن، وإعادة التعمير والعملية السياسية – فسنرى بوضوح، على ما أعتقد، أن سلطة التحالف المؤقتة هي التي يجب أن تتعامل بشكل رئيسي، في المرحلة الراهنة، مع الأمن وأعمال إعادة التعمير. فسلطة التحالف المؤقتة لديها هنا دور رائد في المستقبل المنظور.

ومن الطبيعي، من ناحية أخرى، أن تكون للأمن وإعادة التعمير علاقة بالعملية السياسية، وينبغي للعملية السياسة أن ترسل الإشارة المطلوبة لتسهيل عملية الأمن وإعادة التعمير في البلد. وأعتقد أننا عندما ناقشنا القرار ١٥١١ (٢٠٠٣)، كان فحوى التعديل الفرنسي – الألماني هو إرسال مثل هذه الإشارة السياسية. ويظهر ما قلناه في تلك المناقشة، إلى حد ما، التغيير في الاستراتيجية، الوارد في الاتفاق بين السيد بريمر ومجلس الحكم.

وأرى أن العملية السياسية تشتمل على أربعة عناصر ينبغي لنا النظر فيها. أولا، نعتقد أن دورا قويا للأمم المتحدة لا بد منه لإضفاء الشرعية المطلوبة على العملية إلى أن تقوم حكومة عراقية تستمد شرعيتها من إجراء انتخابات ديمقراطية. ثانيا، أعتقد أنه ينبغي لنا النظر في توسيع قاعدة العملية السياسية بحيث تشمل جميع القوى السياسية والمجتمعية في العراق التي لديها استعداد للتعاون بالطرق السلمية وترفض العنف والإرهاب. والعنصر الهام الثالث هو تحديد دور البلدان المجاورة والنظر فيه، لأننا إذا أردنا أن

ننجح في تثبيت الاستقرار في العراق سياسيا واقتصاديا، وفي مجال الأمن، فلا بد من ضمان إعادة إدماج العراق في المنطقة كدولة ديمقراطية جديدة. والعنصر الرابع هو وجوب عقد مؤتمر دولي، وقد تم اقتراحه سابقا، لكي يضم معا العراقيين، وجيرانهم، وآخرين، لبذل جهود مشتركة من أجل تثبيت الاستقرار في العملية السياسية والاقتصادية. وقد فعلنا ذلك بنجاح لا بأس به في حالات أخرى كأفغانستان. فلماذا لا نكرر هذا النموذج لو كان سيساعد على تحقيق الاستقرار وتعزيز العملية التي ستبدأ الآن؟

وفي الختام، أود أن أقول إنه في مواجهة تصاعد أعمال العنف والإرهاب، ليس فقط في العراق، بل أيضا في بلدان أخرى، كما أظهرت الأيام القليلة الماضية بكل قسوة، فلا بد من إنشاء نظام دولي يقوم على أساس التعاون والشمولية، على أن تكون الأمم المتحدة هي محور هذا النظام. وأعتقد أن هذا هو السبيل المؤدي إلى عراق مستقر وإلى إعادة السيادة إلى الشعب العراقي.

السيد مونيوز (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر سفيري الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على إحاطتيهما الإعلاميتين عن الحالة في العراق وفقا للفقرة ٢٤ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣).

إن تطور الحالة في العراق يثير، بدون شك، اهتمام الرأي العام العالمي. فمنذ التقرير الأخير المقدم إلى مجلس الأمن، شاهدنا أعمال عنف قامت بها عناصر حزبية من العهد السابق تسعى لمنع التغيير. ومن الواضح، أن مهمة بناء مؤسسات ديمقراطية في بلد كان يحكمه الطاغوت ليست سهلة، بسبب مقاومة القطاعات التي خسرت امتيازاتها. وفضلا عن ذلك، فإن عملية تحقيق وتشييد السلام تكون دائما أصعب من إزالة نظام دكتاتوري.

وأعمال المتطرفين، التي كان باستطاعتنا جميعا مشاهدتها، موجهة، ليس ضد قوات التحالف فحسب، بل أيضا ضد الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية. والهجوم المدبَّر على مكاتب الأمم المتحدة الرئيسية في ١٩ آب/أغسطس، والهجوم على مقر لجنة الصليب الأحمر الدولية، هما دليل واضح على محاولة هادفة إلى عزل السكان عن مساعدة وتأثير المجتمع الدولي. ونعتقد أن من ينفذون هذه الهجمات الإجرامية ليسوا إلا مجموعات تمثل الأقلية ولا يمكن أن تمثل مشاعر الأغلبية الساحقة لسكان العراق، الذين، في اعتقادنا، ينشدون مجتمعا أكثر حرية وديمقراطية ورخاء، والعيش بسلام.

ونظرا للحالة الأمنية السائدة الآن، وجد الأمين العام أنه من الضروري إجلاء الموظفين الدوليين عن بغداد. ونحن نأسف لهذا القرار، ولكننا نتفهمه ونحترمه. ونعلم بأن عمل الأمم المتحدة ما زال مستمرا بواسطة الموظفين المحليين، ولكننا نأمل أن تمكّن الحالة الأمنية المنظمة من استئناف دورها وفقا للقرارين ١٤٨٣ (٢٠٠٣) و ١٥١١ (٢٠٠٣) في أقرب فرصة ممكنة. ونحن على علم باستعداد الأمين العام في هذا الاتجاه.

ونود أن نشارك في التعبير الدولي عن مشاعر الحزن للخسائر في الأرواح التي وقعت في الأيام القليلة الماضية في بغداد والناصرية، بما فيها الهجمات التي وقعت اليوم على فنادق ومنشآت أخرى في بغداد. ويبدو أن العالم اليوم يواجه أخطار الإرهاب أكثر من أي وقت مضى، وقد تنبه المجتمع الدولي، وبعض بلدانه بشكل خاص، بصورة فظة، إلى حقيقة هذا التهديد الذي لا يعرف الحدود.

إن الإرهاب يستخدم شبكات دعم عالمية، على أساس نظام معولم، لنقل الأفراد، والأموال والأسلحة بهدف تنفيذ هجمات إرهابية، ليس في العراق فحسب، بل أيضا في

أمـاكن عديـدة أخـرى في العـالم، حسـبما نـرى في وسـائط الإعـلام يوميـا. ولا يمكـن مكافحـة هـذا الإرهـاب العـالمي الجديد إلا عن طريق العمل المنظم من قبل المجتمع الـدولي، وخاصة هذه المنظمة. ولذا، نحن نواجه التحدي بأن نعـزز التدابير التي اتخذها مجلس الأمن إزاء آفة الإرهاب.

وأعتقد أنه كجزء من التصدي العـالمي للإرهـاب، يجب ألا ننسى الفقر، وانعدام العدالة والبؤس اليومي الذي يعاني منه الملايين من بني البشر. فهذه الأمور، بالإضافة إلى فقدان الأمل، توفر الأرض الخصبة لتجنيد المتطرفين.

لقـد لاحظنـا باهتمـام الإعـلان، الصـادر يـوم ١٥ تشرين الثـاني/نوفمبر، بشأن خطة لنقل السيادة إلى الشعب العراقـي في الأشـهر المقبلـة، بمـا يتمشـى مـع أحكـام القـرار ١٥١١ (٢٠٠٣). وهذا ينبغي أن يشمل نقل المسؤولية عن بناء مؤسسات وطنية جديدة في العراق، في إطار ديمقراطي مـن احـترام حقـوق الإنسـان والحريـات الأساسـية، وأيضـا احـترام الأقليـات والمشـاركة الواسـعة مـن كـل القطاعـات الديمقراطية، بما فيها النساء.

ونحـن نشـعر بالامتنـان للولايـات المتحـدة علـى المعلومـات المتعلقـة بـإعلان مجلس الحكـم في العـراق بشـأن الترتيبـات المؤسسـية الجديـدة الـتي تتوقـع، ببدايـة ٢٠٠٤، اعتماد قـانون أساسـي إطـاري يتضمـن إجـراءات لتشـكيل جمعية وطنية انتقالية، بحلول منتصـف ٢٠٠٤، مكونـة مـن أفراد تنتخبهم مجالس مختلف المحافظات.

وسيكون تعيين جمعية وطنية وحكومة مؤقتـة لهمـا سلطات سيادية خطـوة حاسمـة في انتقـال السـيادة - وهـي خطوة دعا إليها مجلس الأمن. ونأمل أن تكتمـل تلك العملية في ٢٠٠٥، بانتخـاب جمعيـة تأسيسـية، علـى أسـاس حـق الاقتراع الشامل، يعهد إليـها بمهمـة وضـع دسـتور جديـد، تجري كنتيجـة لـه - ورهنـا بموافقـة عـن طريـق اسـتفتاء - انتخابات لاختيار حكومة ديمقراطية جديدة منتخبة انتخابا حرا، لأول مرة في تاريخ العراق.

ونأمل إضفاء شكل رسمي أكبر على تلك الترتيبات من الشكل الذي ورد في العرض الذي قدمه مجلس الحكم في العراق إلى مجلس الأمن. ونحن نشعر بقلق، بطبيعـة الحـال، لأن هذه الخطوات كلها معرّضة للخطر بسبب حالة الأمـن السـائدة - وعلـى أكـثر الاحتمـالات، بالنسـبة للمسـتقبل القريب. ومع ذلك، نواجه خطوة هامة حاسمة نحو بناء عراق جديد مستقل ديمقراطي أكثر استقرارا، يعيش في سلام مع نفسه ومع جيرانه، بمساعدة من المجتمع الدولي ودعمه القـوي المستدام في المجالات السياسية والإنسانية والمالية، مثلما اتضح في مدريد.

في الختام، أود أن أقول إن شـيلي مسـتعدة للتعـاون بتقديم المساعدة في مجالات التنمية الزراعية والغذاء للأطفـال في سن الدراسة، وأيضا فيما يتعلق بالاحتياجات الإنسـانية الأخرى التي حددناها، بقصد المساهمة، إلى حد ما، في تحقيق هدف استعادة السيادة للشعب العراقي والمساعدة على بناء المؤسسات الأساسية لدولة ديمقراطية.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يشكر سفيري الولايات المتحدة والمملكـة المتحدة على إحاطتيـهما الإعلاميتـين. وقـد لاحظنـا جـهود سلطة التحالف المؤقتة فيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمـن ١٤٨٣ (٢٠٠٣). ومنـذ أن أصـدر مجلـس الأمـن القـرار ١٥١١ (٢٠٠٣)، وقعت تطورات جديدة مختلفة في الحالـة العراقية. وأود أن أدلي ببضعة تعليقات في هذا الصدد.

أولا، لاحظنا إعلان ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر المتعلق بالاتفـاق الـذي تم التوصـل إليـه بـين مجلـس الحكـم وسـلطة التحـالف المؤقتـة. إننـا نرحـب بذلـك الاتفـاق، الـذي ستنشـأ بموجبه إدارة انتقالية بحلول شهر حزيران/يونيه، وستكتمل -

قبل نهاية ٢٠٠٤ – العملية الدستورية وانتخاب حكومة جديدة. ويحدونا الأمل أن يسهم هذا حقا في استعادة السيادة الكاملة للعراق. ونتوقع من مجلس الحكم أن يقدم إلى مجلس الأمن، بحلول ١٥ كانون الأول/ديسمبر، إعمالا لأحكام القرار ١٥١١ (٢٠٠٣)، جدولا زمنيا للعملية الدستورية والانتخابات العامة.

ثانيا، لقد أيدنا دائما أن تقوم الأمم المتحدة بدور رائد في إعمار العراق. ولاحظنا أيضا تطلعات مجلس الحكم في ذلك الشأن. ونأمل أن تتمكن الأمم المتحدة، إذا سمحت الظروف، من الاضطلاع، في وقت مبكر، بدور جوهري في العملية السياسية في العراق وفي الإعمار الاقتصادي للبلد. وستكون لهذا أهمية كبرى للاستعادة العاجلة للاستقرار في العراق.

ثالثا، نشعر بقلق عميق بشأن الإخفاق في تحسين الحالة الأمنية في العراق. ونأمل أن تتخذ سلطة التحالف المؤقتة المزيد من التدابير الفعالة بسرعة لتحسين الحالة الأمنية هناك، حتى يمكن تهيئة بيئة مواتية لإعمار البلد.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن أيضا نود أن نشكر السفير نغروبونتي والسفير جونس باري على إحاطتيهما الإعلاميتين. ونلاحظ أن التحالف ما فتئ، هو والعراقيون، يبذلون جهدا نشطا لتهيئة الظروف الطبيعية في البلد، ولاستعادة الاقتصاد والبنية الأساسية. ونلاحظ أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تقومان بدور هام، مع سائر أعضاء مجلس الأمن الآخرين، في الإعداد للاستكمال الطبيعي لبرنامج النفط مقابل الغذاء، وأكدتا مجددا التزام التحالف بحل كل المسائل المعلّقة.

ونلاحظ أيضا بارتياح أن المجلس الدولي للمشورة والمراقبة أنشئ أخيرا، ونأمل أن نتلقى قريبا تقارير من ذلك الجهاز، إنه آلية رئيسية أنشئت وفقا للقرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، لتوفير الشفافية فيما يتعلق بالاقتصاد العراقي. ونلاحظ أيضا الجهود المبذولة لإنشاء جيش عراقي، وقوات أمن، وشرطة وإدارة للحدود. وقد تكلم السفير نغروبونتي بشأن هذه المسألة بالتفصيل. ونأمل أن ينجز ذلك العمل بسرعة وفعالية.

ولكن جاء في الإحاطة الإعلامية أيضا – ونحن جميعا ندرك هذا – أن الحالة الأمنية في العراق تظل خطيرة. وهي، بناء على تقييمنا، آخذة في التدهور. ونحن بطبيعة الحال، ندين كل أعمال الإرهاب. و أيا كان هدف تلك الأعمال، فإن الأبرياء يعانون. ويجب إدانة تلك الأعمال والرد عليها. ونحن ليست لدينا أية معلومات عن كيفية القيام بعمليات محددة ضد الذين يدبرون ويرتكبون العمليات الإرهابية، لكننا نعتقد أن أي استخدام للقوة ينبغي ، بطبيعة الحال، أن يكون مناسبا؛ ويجب بذل كل جهد ممكن لتجنب إلحاق الأذى بالمدنيين الأبرياء.

ونشعر بالامتنان للسفير نغروبونتي لذكره نزع السلاح في هذه الإحاطة الإعلامية. ولكننا، بصراحة تامة، لا نفهم لماذا لم تسع لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والرصد والتفتيش، والوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى الحصول على معلومات عن الجهود التي يبذلها التحالف. وقد سمعنا أن تقريرا أُعد في تشرين الأول/أكتوبر من قِبَل فريق حصر الأشخاص المفقودين الذي أنشأه التحالف. ولسنا نرى لماذا لم يكن بالمستطاع إحالة ذلك التقرير إلى خبراء لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية، خاصة وإننا سنحصل عما قريب على تقرير منتظم من لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش.

و لم نسمع في الإحاطة الإعلامية أي شيء عن أولئك الأشخاص المفقودين أثناء حرب الخليج الأولى، و لم يتم التطرق إلى موضوع الممتلكات الكويتية أيضا. إلا أن الأمل

يحدونا في أن تتم مناقشة هذه المواضيع في كانون الأول/ديسمبر، عندما يجري تقديم تقرير الأمين العام المنتظم إلى مجلس الأمن – ومع أننا بطبيعة الحال، مهتمون بمعرفة ما يفعله التحالف في ما يتعلق بهذه المسائل وما هي النتائج التي ترتبت على ذلك.

وأسوة بالمتحدثين السابقين، أحطنا علما بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين التحالف ومجلس الحكم العراقي. ونرحب بالرغبة في إعطاء دينامية جديدة للعملية السياسية. ودعت روسيا باستمرار إلى تسريع عملية إعادة السيادة العراقية. ولذلك لا نفهم لماذا لم تتم إحالة الاتفاق رسميا إلى مجلس الأمن بعد. وحسبما نعلم، هناك طرفان في الاتفاق – مجلس الحكم العراقي والتحالف – وبإمكان أي من الطرفين إحالة هذا الاتفاق إلى مجلس الأمن من أجل إعلامه، خاصة وأن تقديم التقارير إلى المجلس التزام يقع على عاتق التحالف ومجلس الحكم.

ورغم ذلك، أطلعنا، بطبيعة الحال، على نص الاتفاق. ونشعر بشيء من خيبة الأمل لعدم ذكره الأمم المتحدة. ونحن نرى في ذلك خطأ جسيما بسبب أن حل المشكلة العراقية بنجاح تام، يحتاج في المقام الأول إلى ثقة الشعب العراقي، وثانيا إلى مشاركة المجتمع الدولي النشطة. تلك هي قناعتنا، وكل الأحداث التي وقعت في الأشهر الماضية لا تعمل سوى على دعم رأينا.

وعلى غرار ممثلي فرنسا وألمانيا، نعتقد أنه ينبغي إيلاء اهتمام جاد لفكرة عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة حيث تشارك فيه جميع القوى السياسية في العراق، بالإضافة إلى الأطراف الرئيسية الخارجية، بما في ذلك جيران العراق وبلدان أخرى. ونرى أنه ينبغي مناقشة هذه الفكرة، ونعتبر كذلك أنه من أجل عقد مؤتمر دولي كجزء من هذه العملية، فلا بد من التوصل إلى توافق في الآراء حول كيفية تنظيم هذا المؤتمر.

ونظرا لحقيقة أن الوضع الأمني في العراق يأخذ بالتردي وأن هناك هجمات تنفذ ضد ممثلي المنظمات الدولية والهياكل العراقية الجديدة، نحن لا نستبعد إمكانية عقد ذلك المؤتمر خارج العراق – مرة أخرى، قياسا على أفغانستان، كما ذكر السفير بلوغر.

ويمكن أن يشكل المؤتمر الحكومة الانتقالية العراقية، التي يمكنها بمساعدة الأمين العام وممثليه، اتخاذ خطوات معينة من أجل تنفيذ العملية السياسية بفعالية.

كما نود توجيه بعض الأسئلة حول نص الاتفاق، لأننا نرى ذلك هاما. ونعتقد أنه ينبغي لأعضاء التحالف وأعضاء مجلس الحكم العراقي، وكذلك الأمانة العامة للأمم المتحدة، أخذ هذه التساؤلات بعين الاعتبار.

ونحن نؤمن بأن موعد اعتماد القانون الأساسي بحلول ٢٨ شباط/فبراير، وتأسيس الجمعية الوطنية الانتقالية بحلول ٣١ أيار/مايو، وبالتالي تشكيل الإدارة الانتقالية بحلول ٣٠ حزيران/يونيه، هي مواعيد واقعية ومبررة. لكن، فيما يتعلق بالخطوات اللاحقة، فإن المواعيد متأخرة بعض الشيء، فعلى سبيل المثال، من المقرر ألاّ تجرى الانتخابات للمؤتمر الدستوري إلا في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٥، والانتخابات العامة بنهاية عام ٢٠٠٥.

ونرى أنه من الأصوب تحديد موعد انتخابات المؤتمر الدستوري، وموعد الانتخابات العامة – وهي الانتخابات لإنشاء الحكومة الدائمة – من قبل الحكومة الانتقالية والجمعية الوطنية الانتقالية. فهما مستعملان بحلول ٣٠ حزيران/يونيه، ومن الممكن أن يكون عندهما حينئذ فكرة أوضح حول الموعد الواقعي الذي ينبغي إجراء الانتخابات المناسبة فيه.

كما نعتقد أن ثمة تناقضات معينة بين أجزاء الاتفاق فيما يتعلق باقتراح تشكيل لجان تنظيمية قد تؤثر في مستقبل الانتخابات – أي انتخاب أعضاء الجمعية الوطنية.

في بداية الاتفاق، تمت الإشارة إلى أن مجلس الحكم العراقي المؤقت سوف لن يضطلع بأي دور رسمي في انتقاء أعضاء الجمعية الوطنية. لكن بعد ذلك بسطرين، أشير إلى أن مجلس الحكم العراقي سوف يرشح خمسة ممثلين عن كل لجنة من اللجان التنظيمية في المحافظات.

ولهذا سيضطلع المجلس بدور في ذلك الصدد، - ليس دورا رسميا، لكنه دور حقيقي. أفلا يؤدي هذا إلى وضع يفضي إلى استبعاد شرائح معينة من السكان وبعض القوى السياسية المعينة من عملية تشكيل هذه السلطات الجديدة؟

سؤالي التالي يتعلق بالحكم الذي يشير إلى أن هناك اقتراحا لإبرام اتفاق بشأن الأمن، بحلول نهاية آذار/مارس ٢٠٠٤، بين التحالف ومجلس الحكم، بما في ذلك اتفاق حول مركز قوات التحالف. لقد ظننا أن مركز قوات التحالف قد تم تحديده في القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، وأن ولايتها قد زادت وضوحا في القرار ١٥١١ (٢٠٠٣). لذا، وبكل صراحة، إننا بحاجة إلى توضيح بشأن الوضع الجديد الذي يشار إليه هنا.

وإذا كان سيتم وضع هذا الاتفاق المقترح بشأن مركز قوات التحالف للفترة التي تعقب ٣٠ حزيران/ يونيه، عندئذ سيكون منطقيا لو أُبرم مثل هذا الاتفاق مع الحكومة الانتقالية بعد تشكيلها، لا مع مجلس الحكم، الذي سينقضي أجل سلطته بحلول ٣٠ حزيران/يونيه.

وأود أن أتساءل عن الخطة المتعلقة بتوفير الوجود السياسي لبلدان التحالف في العراق بعد ٣٠ حزيران/يونيه، أي بعد توقف سلطة التحالف المؤقتة عن عملها. هل تظنون أن البلدان في التحالف ستكون متواجدة في العراق من خلال سفاراتها المعتادة أم أنكم تعتزمون إنشاء هياكل مختلفة لتواجد تلك البلدان في العراق؟ نحن لا نتوقع ردودا فورية على هذه الأسئلة. كما نفهم أن الوضع ما زال متقلبا، لكننا نرى أنه من المفيد طرح تلك الأسئلة، طالما يتضح أنه لا يزال أمامنا الكثير من العمل الذي يتعين علينا القيام به.

وأملنا ألا يتم التقليل من شأن دور الأمم المتحدة في هذه العملية. ومن الواضح لنا أن مشكلة العراق يمكن حلها، ولن يكون الحل باتخاذ قرارات جديدة بقدر ما يكون من خلال تغيير رئيسي للاستراتيجية من قبل المجتمع الدولي في ذلك البلد. ونقصد بذلك أن هناك حاجة إلى إشراك أكبر عدد ممكن من العراقيين الذين يتمتعون بالسلطة في عملية التسوية، وإلى استخدام طاقات الدول المجاورة، ومنح الأمم المتحدة فرصة حقيقية، لا بمجرد الكلام فحسب وإنما إعطاؤها دورا حقيقيا بحيث تشارك فعلا في حل مشكلة العراق. كما أننا نرحب بحقيقة كون الأمين العام قد تقدم بمقترحات جدية جديدة لزيادة عمل الأمم المتحدة من أجل إيجاد الحل الأمثل لمحنة العراق. ونحن نتطلع بلهفة إلى مبادراته.

وأملنا أن يكون نقاش اليوم مفيدا وان تؤخذ الآراء التي تم طرحها في مجلس الأمن بعين الاعتبار في عمل التحالف، وأن يتم نقل هذه الآراء إلى العراقيين، للعلم، بمن فيهم أعضاء مجلس الحكم العراقي. ونحن نعلم أنه كان هناك نداء علني موجه إلى الأمم المتحدة لكي تشارك بشكل مباشر في تحقيق هذه المراحل الأولية من العملية السياسية.

السيدة منديس (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية): نحن ممتنون لوفد الولايات المتحدة الأمريكية ووفد المملكة المتحدة على التقريرين اللذين قدماهما للتو إلى أعضاء مجلس الأمن بموجب قرار المجلس ١٤٨٣ (٢٠٠٣).

ونعرب عن ارتياحنا لحقيقة أن تقديم هذين التقريرين قد حدث في جلسة مفتوحة للمجلس، حيث أن الحفاظ على أمن العراق وعلى النشاطات الجارية من أجل إعادة

إعماره على الصعيدين السياسي والاقتصادي هي أمور تقع على عاتق المجتمع الدولي بأسره. وقد قدم لنا كل من الوفدين عرضا عاما ومفيدا للغاية يتيح لنا أن ننظر عن قرب وبعمق في الوضع الحالي الذي يواجهه الشعب العراقي.

ويجب ألا ننسى أن العراق ما زال يتحمل آثارا خلفتها ثلاثة عقود من الدكتاتورية: الاختفاءات والتعذيب والانتهاكات العامة لحقوق الإنسان. واليوم استمعنا إلى رقم تقشعر له الأبدان وهو وجود حوالي ٣٠٠ ٠٠٠ شخص في مقابر جماعية. هذا الرقم يجب أن يبقى في ذاكرتنا حتى لا تتكرر حالات من هذا النوع في المستقبل. إلا أنه، ونقيضا لذلك، هنالك العديد من العراقيين يعيشون اليوم ظروف حياة أفضل مما كان عليه الوضع خلال نظام صدام حسين.

ولا نستطيع أن نتجاهل حقيقة أن العراق يواجه مشكلات كبيرة وتحديات هائلة. ولسوء الطالع، نحن الآن نشهد انتشار أعمال وحشية إرهابية. هذه الأعمال التي يرفضها المنطق تترك وراءها ضحايا بصورة عشوائية بين الأشخاص الذين يريدون مساعدة الشعب العراقي وسكان العراق بشكل عام. والهدف الوحيد للإرهاب في هذه الحالة هو منع العراق من الانضمام إلى الدول الديمقراطية التي تنعم بالرخاء في المجتمع الدولي. وفي التحليل الأخير، هذا إرهاب يريد أن يعيد الشعب العراقي إلى غياهب النسيان والتهميش، غير أن المجتمع الدولي لن يتوقف عن مساعدة الشعب العراقي لمنع حدوث ذلك.

وأود أن أشير بصورة موجزة إلى المجالات الرئيسية الثلاثة التي يتشكل منها العراق. أولا، في المجال الاقتصادي، علينا أن نؤكد أننا جميعا، بطريقة أو بأخرى، نسهم في إعادة بناء العراق، ونستخدم لتحقيق تلك الغاية، آليات التعاون الثنائي بالإضافة إلى وكالات منظومة الأمم المتحدة التي تقوم أيضا بعمل يدعو إلى الإعجاب. ذلك جهد مشترك، كما استطعنا أن نرى في مؤتمر مدريد وأيضا في الوضع على أرض الواقع.

ومثلما استمعنا إليه اليوم، تحقق في خلال فترة قصيرة من الزمن، تقدم مهم في توفير المياه والاتصالات والمواصلات والطاقة. ولكن أيضا تم إخبارنا بحقيقة نعتبرها هامة بشكل خاص وهي تشير إلى الجهود التي تبذل – حقيقة أن ميزانية العام ٢٠٠٤ يمكن الاطلاع عليها الآن من خلال الإنترنت. وهذا أمر لم يكن من الممكن تصوره قبل عدة أشهر، ويعبر عن الرغبة في الشفافية من قبل مجلس الحكم العراقي وسلطة التحالف المؤقتة.

ثانيا، وفي المجال السياسي، تلقينا معلومات تؤكد أن اتفاق ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر قد أدى إلى تغيير إيجابي في الوضع بصورة عامة. وترحب إسبانيا مع الارتياح بهذا الاتفاق، لأننا نرى باستمرار أن مسؤوليات الحكومة ينبغي أن تنقل إلى إدارة عراقية بمجرد أن تسنح الظروف. بذلك. وبهذا الاتفاق، فإن العملية العراقية السياسية تبدأ باتباع المسار الذي جرى تحديده في القرار ١٥١١ (٢٠٠٣)، وكانت إسبانيا من المشاركين فى تقديم ذلك القرار، والذي سيؤدي إلى وضع نظام أساسي يقر المبادئ التوجيهية القانونية للانتقال السياسي، الأمر الذي سيفضي، في المقام الأول، إلى إنشاء جمعية وطنية انتقالية تنتخب حكومة مؤقتة يعترف بها التحالف قبل ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

وفي عملية التطبيع السياسي في العراق، تولي حكومة بلادي أهمية خاصة لإصلاح النظام القضائي الذي يشكل استقلاله وعمله الممتاز حجر الزاوية للدول الديمقراطية.

علاوة على ذلك، ومرة أخرى في المجال السياسي، نحن نرحب ترحيبا خاصا باقتراح إنشاء لجنة رفيعة المستوى للمرأة.

وأخيرا، بالنسبة للحالة الأمنية في العراق، فإن وفدي استمع بارتياح كبير إلى وصف الجهود التي تبذلها سلطة التحالف المؤقتة لنقل المسؤولية عن الأمن إلى العراق والتي تشمل جهود إعادة بناء الشرطة والجيش العراقي. واستمعنا إلى أن هناك أكثر من ٠٠٠ ٦٠ شرطي في الشوارع، وفي نهاية العام ٢٠٠٤ سيكون هناك ٠٠٠ ٣٥ عسكري.

ومن الواضح أن الوضع الأمني ليس جيدا بقدر ما كنا نتمنى، لأن الأخبار التي تنشرها وسائط الإعلام تنقل لنا مرارا وتكرارا صورا وأحداثا تدعو إلى القلق. بيد أن من الصحيح أيضا أن هناك الكثير من مجالات السلام والتقدم في العراق اليوم، ونأمل لهذا السبب أن يعود موظفو الأمم المتحدة حتى يتسنى للمنظمة مواصلة أدائها للدور الحيوي الذي تسنده إليها قرارات المجلس المتخذة بالإجماع. ولدى حكومتي اقتناع بأن جميع تلك الأنشطة سوف تعود بالنفع على الشعب العراقي وتتمخض عن إنشاء عراق ينعم بالحرية والرخاء والسلام.

السيد رتشيف (بلغاريا) (تكلم بالانكليزية): أود أولا وقبل كل شيء كما فعل الآخرون أن أتقدم بالشكر لوفدي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على إحاطتيهما الشاملتين عن الحالة في العراق.

ونثني على الجهود الدؤوبة التي تبذلها سلطة التحالف المؤقتة في متابعة التزامها بإقامة عراق تسوده الحرية والديمقراطية والاستقرار، في ظل ظروف ميدانية شاقة من صنع أعمال الإرهاب والعنف والترهيب. ونحيط علما مع الارتياح بالتعاون النشط فيما بين سلطة التحالف المؤقتة ووكالات الأمم المتحدة ومجلس الحكم في العراق، على النحو الذي تدعو إليه قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ويمثل إعلان مجلس الحكم العراقي في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر عملية سياسية لإنشاء جمعية نيابية وطنية انتقالية لتولي السيادة الكاملة في عام ٢٠٠٤ مرحلة جديدة في نقل السلطة بشكل تدريجي وسريع ومنظم إلى الشعب العراقي. وسوف تتولى الإدارة العراقية الانتقالية المسؤولية كاملة عن الحكم بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٤. ويضع مجلس الحكم العراقي جدولا زمنيا مقبولا للعملية الانتخابية والدستورية، التي يطالب بها أيضا قرار مجلس الأمن ١٥١١ (٢٠٠٣). وهو جدير بأقصى قدر من اهتمام مجلس الأمن وهيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة التي لها القدرة على تيسير تنفيذه. وينبغي للمجتمع الدولي في رأينا أن يرحب بهذه التطورات الجديدة ويدعمها. فهي تكفل أن يأتي قريبا اليوم الذي تعاد فيه إلى العراق سيادته الكاملة.

ونعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها سلطة التحالف المؤقتة لنقل مزيد من المسؤولية إلى العراقيين عن أمنهم وإدارة شؤونهم، وتعزيز القدرة الإدارية للمؤسسات النيابية المحلية والوطنية.

ومن الواضح أن إحراز تقدم على جميع المسارات في العراق يرتبط بالحالة الأمنية. والأمن أيضا شرط أساسي مسبق لاستئناف وجود الأمم المتحدة في هذا البلد. ونرى لذلك أن يضاعف المجتمع الدولي جهوده لتقديم المساعدة الضرورية من أجل كفالة الاستقرار والأمن في العراق بموجب أحكام القرار ١٥١١ (٢٠٠٣) وقرارات مجلس الأمن الأخرى. ذلك لأن زيادة المساعدات الدولية، إذا اقترنت بالدينامية الجديدة المتوخاة للعملية السياسية، يمكن أن تعين على عزل الإرهابيين، وعكس مسار الاتجاه الأمني الراهن، وتحسين الاستقرار على أرض الواقع في آخر الأمر.

ولا ينبغي للعنف والإرهاب اللذين ترتكبهما نفس القوى التي اضطهدت الشعب العراقي عقودا من الزمن في الماضي أن يصرفا المجتمع الدولي عن التزامه القوي بمساعدة الشعب العراقي على العيش في سلام وديمقراطية. وأود أن

أؤكد مجددا أن بلدي ملتزم كل الالتزام بمواصلة تقديم الدعم للجهود الرامية إلى تحسين حالة الأمن والاستقرار في العراق. وفي قرار تقديم الدعم لبرنامج تدريب الشرطة، الذي أعلنه وزير خارجية جمهورية بلغاريا خلال مؤتمر المانحين في مدريد، مثال آخر على هذا الالتزام.

وتنص قرارات مجلس الأمن على اضطلاع الأمم المتحدة بدور حيوي في العراق. وقد اعتمدت الأمم المتحدة في مواجهة تدهور الحالة الأمنية نهجا جديدا بتعزيز دور موظفيها المحليين في العراق وتنسيق وإدارة أنشطتها عن بُعد. ونرجو أن يكون نقل الموظفين الدوليين إلى خارج العراق مؤقتاً وأن تستأنف الأمم المتحدة وجودها في ذلك البلد بأسرع ما يمكن تحقيقا لمصلحة الشعب العراقي.

إن للوكالات التابعة للأمم المتحدة سجلا فريدا من الدراية الفنية والأداء في تعبئة المجتمع المدني وفي إعداد التشريعات الدستورية والانتخابية. ووفقا لأحكام القرارات ذات الصلة، يمكن لمجلس الحكم العراقي أن يستعين بهذه الدراية وهذه التجربة.

ونعرب عن ترحيبنا بتعيين ممثل خاص جديد للأمين العام للعراق في وقت قريب، ولن ننسى أبدا مساهمة الممثل الخاص الراحل، سيرجيو فييرا دي ميلو، الحاسمة في تشكيل السلطة العراقية المؤقتة.

وأخيرا، بالإشارة إلى الحالة الإنسانية، أود أن أثني على جهود السلطة فيما يتعلق بإعادة النقل والكهرباء وإمدادات المياه إلى حالتها الطبيعية. كما أن التقدم المحرز بالنسبة لتعزيز المجتمع المدني والتثقيف بشأن حقوق الإنسان وإقامة نظام قضائي يؤدي وظيفته بالكامل أمر جدير بالثناء. وفي الوقت ذاته، فيما يتعلق بعلاج الحالة الإنسانية، لا تزال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في رأينا أفضل استعدادا للعمل وإيصال المعونة بالتعاون مع سلطة التحالف المؤقتة. ونشيد بالاتساق والاستمرار في إدارة البرامج الإنسانية ذات الصلة على أرض الواقع، وبقرار سلطة التحالف المؤقتة إعادة تعيين موظفي برنامج النفط مقابل الغذاء المحليين السابقين في الأنشطة التي يشرف عليها صندوق التنمية للعراق.

السيد المقداد (الجمهورية العربية السورية): استمعنا باهتمام إلى البيانين اللذين ألقاهما ممثلا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في إطار تنفيذ أحكام القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، وكذلك للزملاء الآخرين الذين تحدثوا قبلي.

لقد أوضحت سورية موقفها إزاء المشكلة العراقية أمام هذا المجلس في العديد من المناسبات، كما أوضحنا أكثر من مرة مع دول أخرى في مجلس الأمن سبل الخروج من الوضع المأساوي هناك.

إن سورية ليست بلدا جارا للعراق فحسب، بل إن التاريخ والجغرافيا والمصير والمصالح المشتركة ربطت بين أبناء هذين البلدين الشقيقين منذ قِدم التاريخ. وقد أثبتت الزيارات التي قام بها الكثير من ممثلي مختلف شرائح الشعب العراقي وانتماءاتهم السياسية إلى دمشق خلال الأسابيع القليلة الماضية، بما في ذلك عدد كبير من أعضاء مجلس الحكم الانتقالي، أن العلاقات بين البلدين والشعبين راسخة في أبعادها، وعميقة في جذورها.

ولمساعدة أشقائنا العراقيين على الخروج من المصاعب الحياتية التي يواجهونها، فقد تم شحن أطنان من المساعدات الغذائية والإنسانية الأخرى، كما تم ربط الشبكة الكهربائية السورية مع بعض المناطق العراقية لتزويد مواطنيها بالكهرباء الضرورية لتسيير أمورهم الحياتية اليومية.

لقد شهدت دمشق بتاريخ ١ و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ حدثا هاما تمثل في عقد اجتماع لوزراء خارجية دول الجوار، حضره وزراء خارجية كل من السعودية والأردن وإيران وتركيا والكويت وسورية،

بالإضافة إلى مصر، تدارسوا فيه التطورات الجارية في العراق وانعكاساتها على الأوضاع الإقليمية والدولية. ونظرا لأهمية نتائج هذا الاجتماع، فإنني سأشير إلى أهم ما اتفق عليه السادة وزراء خارجية هذه الدول، وهو على النحو التالي: تعاطف دول الجوار وتضامنها التام مع الشعب العراقي في المحنة التي يعاني منها بسبب التدهور الخطير في الأوضاع الأمنية والاقتصادية والمعيشية؛ رفض أي إجراء يمكن أن يؤدي إلى تجزئة العراق؛ واحترامهم لسيادته واستقلاله ووحدة أراضيه؛ التأكيد على حق الشعب العراقي في تقرير مستقبله السياسي وعلى أهمية تعزيز الأمم المتحدة لدورها الحيوي في العراق، لا سيما الإشراف على صياغة الدستور وعلى الانتخابات ووضع جدول زمني لإنهاء الاحتلال، وكذلك الإسراع في نقل السلطة إلى العراقيين؛ دعم جهود مجلس الحكم الانتقالي لتحمل مسؤولياته الانتقالية إلى أن تقوم حكومة عراقية منتخبة؛ وإعادة التأكيد على مسؤوليات سلطات الاحتلال وفق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والقانون الدولي، وإدانة التفجيرات الإرهابية التي تستهدف المدنيين والمؤسسات الإنسانية والرئيسية والمنظمات الدولية والبعثات الدبلوماسية؛ وضرورة الكشف عن مرتكبيها وتحميلهم مسؤولية جرائمهم. وأخيرا دعوة السلطات العراقية المسؤولة إلى التعاون مع دول الجوار لإزالة خطر الإرهاب على أمن الدول المجاورة ومنع أي اختراقات لحدودها.

لقد اطلعنا على بيان مجلس الحكم الانتقالي عن العملية السياسية التي ينوي القيام بها خلال المرحلة القادمة. وفي هذا المجال، ننتظر مع أعضاء مجلس الأمن الآخرين أن يقدم مجلس الحكم إلى مجلس الأمن جدولا زمنيا وبرنامجا لصياغة دستور جديد وإجراء انتخابات ديمقراطية في ظل ذلك الدستور انسجاما مع أحكام الفقرة السابعة من قرار مجلس الأمن ١٥١١ (٢٠٠٣).

وتعتقد سورية أن أي خطة لإخراج العراق من وضعه الحالي لا بد أن تشمل جميع فئات الشعب العراقي بمختلف انتماءاته السياسية والاجتماعية، وبما يضمن وحدة أرضه وشعبه واستقلاله وسيادته. كما أنه من الضروري وجود دور حيوي وفاعل وأساسي للأمم المتحدة في العملية السياسية والإنسانية في العراق.

كما أننا نؤكد على الدور الكبير الذي يمكن أن تضطلع به دول الجوار في حل جميع المشاكل التي يواجهها العراق. فنحن في هذه العملية بحاجة إلى خبرات وإمكانيات الأمم المتحدة التي لا تتوفر إلا لهذه المنظمة الدولية.

إن العراق الشقيق يعيش الآن أصعب مراحل تطوره بسبب ما يسوده من اضطراب وفوضى وانعدام أسباب الحياة الكريمة للشعب العراقي. ولا يمكن لسورية، كبلد يرتبط مع العراق شعبا وأرضا وتاريخا، إلا أن تتأثر بما يجري في هذا البلد. وانطلاقا من ذلك، فإن الحفاظ على المصالح الأساسية للشعب العراقي وتوفير أسباب الحياة الكريمة له واستعادته للاستقرار الاجتماعي والسياسي تصب في مصالح سورية في نفس الوقت.

ولهذا فإننا نكرر دعوتنا، التي يتبناها معظم أعضاء المجلس الآن، إلى ضرورة إنهاء احتلال العراق في أسرع وقت ممكن، بما يحفظ وحدة أراضيه وشعبه ويكفل قيام حكومة وطنية تمثل الشعب العراقي بشرائحه كافة تمثيلا كاملا وصحيحا مما يرفع المعاناة عن الشعب العراقي، ويستعيد العراق سيادته ودوره اللذين يليقان بتاريخه وحضارته وإمكانيات شعبه.

السيد بوخلتي (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): تحيط المكسيك علما بالتقرير المتعلق بالحالة في العراق، الذي عرضه سفير الولايات المتحدة وسفير المملكة المتحدة، الممثلان لسلطة التحالف المؤقتة.

ومما يشجعنا توقيع اتفاق ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر بين سلطة التحالف المؤقتة ومجلس الحكم لبدء عملية سياسية تهدف إلى انتخاب جمعية وطنية انتقالية تتولى استعادة سيادة العراق في عام ٢٠٠٤. ونعتقد أنه ينبغي إيجاد آلية متابعة دولية لتعزيز شرعية هذه العملية وجعلها شفافة. ومما لا شك فيه أنه سيكون لتولي العراقيين زمام الأمر في بلدهم تأثير مباشر على إحلال السلام. ومن شأن تحسين الأوضاع الأمنية أن يمكّن لا من عودة الأوضاع العادية إلى الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية في البلد فحسب، ولكن المساعدة أيضا على عودة موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، الذين سيساعدون في الإشراف على الأوضاع لصالح الشعب العراقي، وهذا مهم جدا.

وبالنسبة لنزع السلاح، اسمحوا لي بأن أشير إلى أن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل مهم بسبب ما تمثله هذه الأسلحة من خطر، ولكن ينبغي أن يتخذ المجتمع الدولي، بتصميم مماثل، إجراءات لمكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمتفجرات والذخائر. فلسوء الطالع، كما اتضح من الهجمات التي شُنّت في الأيام الأخيرة، يستخدم الإرهاب اليوم المتفجرات والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وعلى الرغم من هذه الحقيقة، لا يوجد صك قانوني دولي ينظم الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمتفجرات والذخائر.

وتوجد اليوم تكنولوجيا وقدرة تمكّنان من تحديد مصدر المواد المتفجرة. وبوسع هذا المجلس أن يتحول من القول إلى العمل وأن يتخذ قرارا يتضمن التزامات تتعلق بإنتاج وبيع هذا النوع من الأسلحة، وسمسرة بيعها. ومما لا شك فيه أنه سيكون لهذا القرار تأثير مباشر وملموس على مكافحة هذه الأسلحة.

وبالنسبة لحقوق الإنسان، نعتقد أنه ينبغي التحقيق في الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبت في ظل النظام السابق في العراق، ودراسة مختلف نماذج العدالة التي تطبقها النظم الانتقالية حتى لا تمر الجرائم التي ارتكبت دون معاقبة مرتكبيها.

في ختام كلمتي، أود طرح سؤالين على ممثلي سلطة التحالف المؤقتة. أولا، هل يوجد تنسيق بين السلطة والبلدان المجاورة؟ وإذا كان هذا التنسيق موجودا، فهل تستطيعون إعطاءنا معلومات عنه، وعن نوع التنسيق القائم مع البلدان المجاورة؟ والسؤال الثاني، هل يوجد لدى السلطة المؤقتة معايير، أو هل وضعت معايير للتمييز بين الإرهابيين والأعضاء السابقين في النظام القديم والعراقيين الذين يقاومون الوجود الأجنبي والمجرمين العاديين؟

السيد تيجاني (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): أولا، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقدكم جلسة المجلس هذه عملا بالفقرة ٢٤ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣). وترحب الكاميرون بقرار كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة برفع تقارير إلى المجلس باسم التحالف الذي يشارك مؤقتا في إدارة العراق. إن إحاطتيهما الإعلاميتين الممتازتين قدمتا صورة واضحة وصريحة وكاملة عن الظروف السائدة في العراق فيما يتعلق بالحالة الإنسانية، ومكافحة انعدام الأمن والإرهاب، وإعادة الإعمار، وقبل كل شئ، عملية إعادة تمليك العراقيين لإدارة الشؤون الإدارية والاقتصادية والسياسية في بلدهم.

وبينما نعرب عن تقديرنا لكل المعلومات التي تلقيناها منذ قليل، أود أن أشدد على نقطتين أو ثلاث نقاط. ترحب بلادي على وجه الخصوص بتسارع وتيرة استئناف العراق لإدارة مدنه وبلداته وقراه. ذلك أن الإسراع بنقل السلطة بطريقة منظمة إلى العراقيين، أصبح اليوم ضرورة

لا مفر منها. ولا شك في أن العراقيين ممتنون لمن حرروهم في ٨ نيسان/أبريل، ولكن شعب العراق شعب أبي، ورث حضارة عريقة تعود إلى آلاف السنين.

ومن حسن الحظ أن التحالف، في مبادراته الأخيرة، وضع تلك النقاط الحاسمة في الاعتبار. ونرى أن الجدول الزمني السياسي المعجل خبر ممتاز يجب على المجتمع الدولي أن يوافق عليه ويدعمه. ونقل السلطة بشكل منظم مسألة أساسية لقيام سلطة عراقية تكون ذات مصداقية ومعترف بها، وتتولى المسؤولية كاملة عن حكم البلد. وبطبيعة الحال، سيظل العراقيون، بعد حزيران/يونيه، بحاجة إلى مساعدات متعددة الأشكال من البلدان الصديقة ومن جيرانهم. وأسوة بغيري، أقر بالجهد غير المسبوق الذي تبذله الولايات المتحدة، باعتمادها صفقة تقضي بإنفاق مبلغ ٨٧ مليار دولار يخصص منها ٢٠ مليار دولار، حصرا، لإعادة إعمار العراق.

إن الحالة الأمنية في العراق اليوم تبعث على الانزعاج الشديد، وتحتاج إلى استجابة جماعية ابتكارية واستباقية من المجتمع الدولي. ونعتقد أن الوضع الدولي الراهن يدعو إلى الحذر والتفكير المتعمق في هذه المسألة، حيث لا يمكن الآن إنكار وجود العامل الإرهابي فيه. ومع ذلك، وأيا كان الحال، فإن مكافحة انعدام الأمن في العراق لا بد من أن تكون، أساسا، مسؤولية العراقيين أنفسهم. ويرى وفد بلادي أن العملية المنهجية الجارية حاليا لإعادة بناء جيش وقوة شرطة جمهورية فعالة تبشر بالخير، حتى وإن كان من الضروري التصدي أولا لمهام أخرى أكثر إلحاحا.

تنعقد هذه الجلسة في آخر يوم لبرنامج النفط مقابل الغذاء. وقد تناقشنا في هذا الشأن باستفاضة طوال الأسبوع، ولكنني أود أن أعرب عن تأييدي للنهج الذي اختارته سلطة التحالف لمباشرة عمل البرنامج. فهي ستستخدم لأنشطتها الموظفين العراقيين والهياكل العراقية، ممن ثبتت فعاليتهم في إدارة الحالة الإنسانية في العراق، بما في ذلك شركة كوتكنا المعنية بالتأكد من صحة البضائع، وبرنامج الأغذية العالمي المعني بتوزيع المساعدة. ونحن نقدر هذه الروح العملية والاعتماد على تراث الأمم المتحدة.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد إيماننا الكامل بقدرة العراقيين على مواجهة هذه التحديات. لقد صمدوا أمام الطغيان، وفي المستقبل، سيكونون، بكل تأكيد، قادرين على التغلب على انعدام الأمن الكامن في الإرهاب، وسيتمكنون سريعا، وبصفة خاصة، من الاستجابة لتحديات إعادة الإعمار وإعادة تملك بلدهم. ونحن نؤازرهم في هذه العملية الجبارة، ونعرب عن امتناننا للتحالف على ما يتحمله من عبء شاق يكبده تضحيات فادحة وخصوصا في الأرواح البشرية. ونكرر الإعراب عن مواساتنا للبلدان التي وقعت ضحية للهجمات، وكذلك للأسر المنكوبة.

السيد خالد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أولا، ندين بالامتنان لسفيري الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على إحاطتيهما الإعلاميتين اللتين ساعدتانا على توسيع فهمنا لتعقد الوضع على أرض الواقع في العراق، والجهود التي تبذلها سلطة التحالف المؤقتة لتخفيفه.

وفي هذه المرحلة، سنكتفي بتعقيبات أولية. وسنتمكن من التعقيب بشكل مضموني على التطورات الجارية بعد أن نتلقى الرد الرسمي من مجلس الحكم فيما يتعلق بالقرار ١٥١١ (٢٠٠٣).

لقد استمعنا باهتمام إلى إحاطتين إعلاميتين اليوم بشأن العملية السياسية في العراق. ونتشاطر الحرص على أن يفضي أي تطور جديد في العراق إلى بناء توافق في الآراء وإلى التئام الجراح. ولقد نادينا دوما بنهج يكفل أن تكون كل التطورات على الجبهتين السياسية والأمنية موضع تأييد

وترحيب من العراقيين. وينبغي السماح للعراقيين بأن يتحكموا في هذه التطورات وأن يوجهوها. كما ينبغي أن يكون هناك اتفاق عريض القاعدة في المنطقة وما يتجاوزها حول تنفيذ العملية الجارية حاليا.

كما لاحظنا أن إجراءات متنوعة قد اتخذت لانتخاب المؤتمر الدستوري والجمعية الوطنية الانتقالية. وإبرام الاتفاق بين سلطة التحالف المؤقتة ومجلس الحكم يعد بحق تطورا مهما بالنسبة لهذه الإجراءات. ولا يزال مجلس الأمن في انتظار بيان رسمي من مجلس الحكم، عملا بالتزامه بموجب القرار ١٥١١ (٢٠٠٣) بشأن برنامج وجدول زمني لصياغة الدستور الجديد. وستكون لمواصلة مجلس الأمن انشغاله بالوضع المستجد هناك ولآرائه بشأن الاتفاق أهمية كبيرة في تأكيد الطابع الشرعي.

ولاحظنا أيضا الترتيبات التي يتخذها مجلس الحكم، بالتشاور الوثيق مع سلطة التحالف المؤقتة، لوضع القانون الأساسي. وسيكون من المستصوب أن يقوم الشعب العراقي نفسه وبأكبر قدر من الاستقلالية، بوضع هذا القانون، على أن يأخذ في الحسبان حساسياته القومية والثقافية والعرقية والدينية.

إن الاتفاق المتعلق بالعملية السياسية يأتي على ذكر الاتفاق مع سلطة التحالف المؤقتة بشأن المسائل الأمنية. ونحن نقدر أي تعقيب من سلطة التحالف المؤقتة على الاتفاقات الثنائية المزمع إبرامها في نهاية آذار/مارس ٢٠٠٤. والسؤال الآن هو: ما الذي سيكون عليه وضع هذه الاتفاقات؟ هل ستنتهي مع نهاية ولاية سلطة التحالف المؤقتة ومجلس الحكم؟

وأخيرا أقول إن إشراك المجتمع الدولي، من خلال الأمم المتحدة، في دعم عملية إعادة الإعمار في العراق ومساعدة الشعب العراقي في تثبيت استقرار الوضع في بلده، سيظل مسألة حيوية. وهناك حاجة إلى تهيئة بيئة تمكينية تسمح للأمم المتحدة بالاضطلاع بدورها الواجب في العراق.

السيد سو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السفير جون نغروبونتي ممثل الولايات المتحدة الأمريكية والسفير السير إمير جونز - باري ممثل المملكة المتحدة على إحاطتيهما الإعلاميتين الهامتين.

ويسر وفدي أن يرحب بالتقدم المحرز في عملية إعادة بناء العراق، ولا سيما فيما يتعلق باستعادة المؤسسات الوطنية والمحلية بغية تشكيل حكومة نيابية. ونرحب بالاتفاق السياسي الموقع في بغداد في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر بين مجلس الحكم العراقي والسلطة الانتقالية للتحالف بشأن الجدول الزمني الخاص بإعادة السيادة تدريجيا إلى الشعب العراقي. وهذا الجدول الزمني هو ما طالب به قرار مجلس الأمن ١٥١١ (٢٠٠٣). ويأمل وفدي أن يتسلم المجلس قريبا رسالة رسمية بشأن الجدول الزمني من رئيس مجلس الحكم العراقي حتى يتسنى لنا أن نجري مناقشة أكثر تعمقا، ودراسة ما يترتب على الجدول الزمني من آثار والنظر في نهاية المطاف في تكييف بعثة الأمم المتحدة بما يتلاءم والحالة السياسية والإنسانية والأمنية.

ويرحب وفدي في هذا الصدد بالإرادة السياسية التي أعرب عنها رئيس الولايات المتحدة بوش والتي كررها خلال زيارته الرسمية إلى المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية أثناء محادثاته مع نظيره البريطاني السيد توني بلير. وكان هذا الإعلان بمثابة التزام باتخاذ التدابير المناسبة التي تفضي إلى تحسين الأمن والاستقرار في العراق وتهيئة الظروف التي تمكن الشعب العراقي من تقرير مستقبله السياسي بسرعة. ونأمل في أن يساهم ذلك الالتزام الصارم من جانب الزعيمين الرئيسيين في البلدان الأعضاء في السلطة المؤقتة

للتحالف في العراق، في إنشاء إطار جديد لانتقال السلطة السياسية والمؤسسية إلى الشعب العراقي، لما فيه دعم السلم والاستقرار والتنمية المنسجمة لبلدان المنطقة ككل. وقد أكد السفير نغروبونتي أن هناك حاجة إلى تعزيز المرحلة الهجومية من خلال الدعم القوي من المجتمع الدولي ولا سيما من خلال اشتراك مجلس الأمن.

ويقدر وفدي في هذا الصدد، الدور الحيوي الذي لا يزال التحالف يُقر به للأمم المتحدة في الانتعاش السياسي والاقتصادي وفي تقديم المعونة الإنسانية في العراق. ومن الجوهري على النحو المذكور في التقارير التعجيل بتنفيذ الجدول الزمني لنقل السلطة السياسية وإيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية لتعزيز الأمن في البلد. وهذا ما يستتبع قيام جميع أفراد الشعب في العراق على أوسع نطاق ممكن، بالإضافة إلى بلدان المنطقة والبلدان المجاورة، بتعبئة ما يلزم لتنفيذ البرنامج المتفق عليه الوارد في الجدول الزمني لكفالة نقل السيادة والمسؤوليات. ونعتقد أن هناك منطقا سياسيا جديدا بدأ يتأصل ومن المرجح أن يساهم في زيادة تعزيز عمل مجلس الحكم الذي يرى سلطاته ومسؤولياته تتسع يوميا.

أخيرا، إننا ننتظر تقرير الأمين العام بشأن مجمل الحالة في العراق ونأمل أن يصدر في كانون الأول/ديسمبر. ونأمل أن يزودنا هذا التقرير بفكرة عامة عن التطورات الأخيرة. كما نأمل أن يوضح التقرير سبل ووسائل كفالة اشتراك الأمم المتحدة النشيط في تنفيذ الجدول الزمني لنقل السلطة والموارد إلى الشعب العراقي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل أنغولا.

أود أن أشكر الممثلين الدائمين جونز – باري ونغروبونتي ممثلي المملكة المتحدة والولايات المتحدة، على التوالي، على المعلومات القيمة للغاية التي قدماها إلى المجلس بشأن الحالة في العراق وفيما يتعلق بالتحديات التي تقف في طريق بلوغ الأهداف التي حددتها السلطة المؤقتة للتحالف والتي تتمثل في جعل العراق دولة مندمجة اندماجا تاما في المجتمع الدولي.

وأود أن أبرز في بياني ثلاث نقاط. أود أولا أن أشير إلى القلق الذي ما فتئ يعرب عنه مجلس الأمن والدول الأعضاء فيه إزاء الحالة في العراق وإزاء مستقبله.

وقد أكد مجلس الأمن في القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) حق الشعب العراقي في تحديد مستقبله السياسي بحرية والسيطرة على موارده الطبيعية، وشجع الجهود التي يبذلها شعب العراق من أجل تشكيل حكومة تمثله بالاستناد إلى مبدأ سيادة القانون، وأكد من جديد تصميمه على ضرورة أن يحل اليوم الذي يحكم فيه العراقيون أنفسهم على وجه السرعة. وكانت تلك مبادئ ثابتة نصت عليها القرارات التي اتخذها المجلس بالإجماع، وعبرت عن التزام المجتمع الدولي بالتعجيل في استعادة سيادة العراق.

ثانيا، لا تزال الحالة الأمنية في العراق من دواعي القلق الدائم لمجلس الأمن ولأعضائه. وكان ذلك ما نص عليه بكل وضوح في القرار ١٥١١ (٢٠٠٣)، الذي حدد أن توفير الأمن والاستقرار أمر أساسي لإتمام العملية السياسية بنجاح وأذن بتشكيل قوة متعددة الجنسيات لاتخاذ جميع التدابير اللازمة من أجل الإسهام في صون الأمن والاستقرار في العراق. وأعرب مجلس الأمن مرة أخرى عن قلقه إزاء مستقبل العراق، بالإضافة إلى رغبته في المساهمة في التعجيل بتثبيت استقرار الحالة واضعا ثقله وسلطته بالإجماع خلف مجلس الحكم وسلطة التحالف المؤقتة للتوصل إلى تثبيت استقرار الحالة الأمنية في العراق.

ثالثا، لقد شجعتنا الخطوات التي اتخذها مجلس الحكم العراقي وسلطة التحالف المؤقتة. وسعدنا أيضا بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن العملية السياسية، استجابة لدعوة مجلس الأمن التي وجهها إلى مجلس الحكم في القرار ١٥١١ (٢٠٠٣) إلى أن يقدم جدولا زمنيا وبرنامجا لصياغة دستور جديد للعراق ولإجراء انتخابات ديمقراطية في ظل ذلك الدستور. ونرى أن التسلسل السياسي المنصوص عليه في الاتفاق بشأن إعادة السيادة إلى العراق علامة جيدة على تقديم إطار جيد لدفع العملية السياسية في العراق قدما. ونتوقع أن يتم الوفاء بالمعايير المنصوص عليها في اتفاق ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وأن تتولى زمام السلطة بحلول نهاية عام ٢٠٠٥، حكومة جديدة تكون قد انتخبت في ظل الدستور الجديد. وأمام الكيانين - مجلس الحكم وسلطة التحالف المؤقتة - عمل شاق في بلد تعطلت فيه الحياة اليومية إلى حد بعيد وحالته الأمنية مضطربة.

وختاما، نشجع مجلس الحكم وسلطة التحالف المؤقتة على السعي إلى تنفيذ المخطط المقرر في الاتفاق على نحو لا يعرف الكلل. وقد يثبت أن الطريق أمامنا وعر وشاق وغدار. إلا أننا نتوقع، في ظل الاتفاق، ظهور إطار يتيح لمجلس الحكم وسلطة التحالف المؤقتة إحراز تقدم في تثبيت استقرار الحالة الأمنية في البلد، وظهور دولة ديمقراطية قائمة على أساس سيادة القانون أخيرا في العراق.

وهذا تحد لا بد أيضا من أن نتصدى له في المجلس، حيث أن الأمم المتحدة مطالبة، رغم كل المخاطر القائمة، بأداء دور رئيسي - وهو دور أعتقد أن جدول الأعمال السياسي الجديد الذي قدمه اتفاق المجلس بشأن القرار ١٥١١ (٢٠٠٣) جعله أكثر وضوحا.

أستأنف الآن منصبي بصفتي رئيسا للمجلس. أدعو السفير نغروبونتي إلى الرد والتعليق على بيانات مختلف أعضاء المجلس.

السيد نغروبونتي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أولا، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة اليوم وأن أتقدم بالشكر على التعليقات والأسئلة المفيدة والبناءة التي قدمها الأعضاء الآخرون في المجلس.

ولن أحاول الإجابة على جميع الأسئلة التي طرحت هنا في هذه الجلسة. أعتقد أنه ستتاح فرص، على سبيل المثال، عندما يقدم مجلس الحكم تقريره الرسمي وفقا للجدول الزمني للقرار ١٥١١ (٢٠٠٣). وقد بدأنا بالفعل نتكلم مع زملائنا البلغاريين بشأن إيجاد موعد مناسب في منتصف كانون الأول/ديسمبر لإجراء المشاورات بشأن موضوع العراق، وأعتقد أننا سنتمكن عندئذ من الإجابة على بعض تلك الأسئلة بتفاصيل أكثر.

ولكن في هذه الأثناء أود أن أتطرق إلى عدد من النقاط الأساسية التي أثيرت اليوم. كان هناك عدد من التعليقات مفادها أن الحالة الأمنية في العراق مخيفة. وفي حين نتفق بالتأكيد على أن هناك فعلا بعض المشاكل الأمنية الخطيرة جدا - وكما ذكرت في تعليقاتي الرسمية، خاصة في وسط البلاد - هناك خطوات قوية يتخذها التحالف والعراقيون للتعامل مع تلك المسائل. ونحن واثقون من أن هذه الحالة ستعالج بفضل الجهود التي تبذل حاليا، ونحن عازمون على مساعدة شعب العراق على تهيئة أنواع الظروف الأمنية التي ستسمح للشعب العراقي بالعيش في سلام سياسي ورخاء اقتصادي. وقد أوضحت للمجلس بإيجاز عددا من التدابير المحددة التي تُتخذ لتعزيز القدرات الأمنية العراقية، وآمل في مناقشتنا المقبلة لهذه المسائل أن نتمكن من إبلاغ المجلس بإحراز المزيد من التقدم أيضا في هذا الصدد.

وذكرت أيضا أن الرئيس بوش ورئيس الوزراء بلير قد حثا شركاءنا الدوليين على المشاركة بشكل متزايد في

القوة المتعددة الجنسيات. وأعتقد أن هذه المشاركة ستكون طريقة أخرى للإسهام بشكل بناء في تذليل الصعوبات الأمنية التي يواجهها العراق حاليا. ويمكن لمثل هذه المشاركة أن تأخذ شكل تدريب الشرطة العراقية أو القوات العسكرية العراقية. ومن ثم، هناك عدد من السبل التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يكون أكثر إفادة للبلد ولشعب العراق في تحسين أحواله الأمنية.

أخيرا، فيما يتعلق بالأمن، حيث أنه أشير إلى دور البلدان الإقليمية، من الواضح أن أحد المجالات التي يمكن فيها للبلدان الإقليمية، ولا سيما جيران العراق، أن تكون مفيدة هو من خلال مساعدة قوات الأمن العراقية وقوات التحالف على إخضاع حدود العراق لسيطرة محكمة بقدر المستطاع.

وأود أن أنتقل بإيجاز إلى دور الأمم المتحدة، حيث كان هذا الموضوع يدور بخلد عدد من الوفود التي عقبت بتعليقات. إن الدور الجوهري أو الأساسي للأمم المتحدة، حسبما يمكن أن نرى، محدد في القرارين ١٣٨٣ (٢٠٠٣) و ١٥١١ (٢٠٠٣). وفي تعليقاتي اليوم، أكدت على موقفنا المعروف تماما وكررته، وهو أننا نعتقد أن للأمم المتحدة دورا حيويا في العراق، وسنرحب بعودة موظفي الأمم المتحدة الدوليين إلى العراق لكي ينفذوا الولايات التي أسندت إليهم في القرارات ذات الصلة. ونحن على استعداد لمناقشة الدعم الأمني الملائم كما هو متوخى بموجب القرار ١٥١١ (٢٠٠٣) مع مسؤولي الأمم المتحدة.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشير إلى أن موظفي الأمم المتحدة الدوليين ليسوا، بالطبع، وحدهم المعنيين، فهناك ما بين ٣٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ موظف محلي في الأمم المتحدة يعملون في العراق نفسها. وسيستغنى الآن عن بعض أولئك الموظفين مع انتهاء برنامج النفط مقابل الغذاء، ولكن لا تزال هناك أعداد كبيرة من موظفي الأمم المتحدة يعملون داخل العراق وينفذون عددا من البرامج الإنسانية. وأعتقد أننا كلنا نشيد بالجهود البطولية التي يبذلها أولئك الأفراد في ظل ظروف صعبة جدا.

وكان هناك عدد من الأسئلة بشأن العملية السياسية، خاصة من زميلنا ممثل الاتحاد الروسي. وأعتقد أنني ربما أنتظر في أغلب الحالات تقرير مجلس الحكم الذي يقدمه إلى مجلس الأمن، ولكني أود أن أذكر نقطتين. لقد سأل السفير لافروف عما إذا كانت العملية الانتخابية ستتم بسرعة كافية، وأشار إلى ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٥ بوصفه الموعد النهائي المحدد لانتخاب مؤتمر دستوري، ثم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ بوصفه الموعد النهائي المحدد لانتخاب حكومة عراقية جديدة. وأود أن أشير إلى أن هذين الموعدين هما حدان نهائيان. وأتردد في التنبؤ بأنه يمكن إجراء تلك الانتخابات في موعد أقرب من ذلك، ولكني أود الإشارة إلى أن الاتفاق ينص على إجراء الانتخابات وعقد المؤتمر الدستوري في موعد لا يتجاوز هذين التاريخين.

ثانيا، أعتقد أن النقطة الأساسية بالنسبة للعملية السياسية هي أن مسألة وضع مشروع للدستور وانتخاب الحكومة النهائية للعراق قد فُصلت الآن عن مسألة إقامة حكومة انتقالية معترف بها دوليا، وهو ما يمكن أن يحدث في موعد أقرب بكثير نتيجة لاتفاق ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وأعتقد أن هذه نقطة هامة، وهي الفصل بين مسألة الاعتراف بحكومة انتقالية ذات سيادة في العراق والسماح ببعض الوقت لوضع مشروع الدستور و إجراء الانتخابات.

أخيرا، فيما يتعلق بتلك المسألة، أود أن أشير إلى أنه بنفس منطق المثل الذي استشهد به مرارا لنا في هذا الصدد، وهو أفغانستان، كانت هناك فترة طويلة من الوقت بين إنشاء سلطة أفغانية انتقالية وبين العملية الحالية لوضع مشروع دستور بهدف إجراء انتخابات وطنية كاملة النطاق.

لقد استغرقت تلك العملية بالفعل أكثر من عامين، وستستمر حتى عام ٢٠٠٤.

أثار عدد من الوفود مسألة النهج الشامل في العملية السياسية. وأعتقد أن الآلية التي وصفها هذا الاتفاق بين التحالف ومجلس الحكم لا تقصر الدور العراقي على الموجودين في مجلس الحكم حصرا. فهناك أيضا مجالس إقليمية ومحلية ستشارك، وستُبذل جهود لضمان أكبر قدر ممكن من استيعاب الجميع في هذه العملية.

وأود أن أتناول مجرد مجموعة أخيرة واحدة من المسائل التي طرحها علينا السفير بوخلتي ممثل المكسيك، وتساءل فيها عما إذا كانت هناك آلية للتنسيق مع البلدان المجاورة. أعتقد أن مجلس الحكم قد اتصل قطعا بكل البلدان المجاورة، وكما تعلمون، ما فتئت إحدى سياسات التحالف هي تشجيع مجلس الحكم على أن يكون نشطا في الجبهة الدبلوماسية بقدر الإمكان. وقد شهدنا تنوعا من الأدلة على ذلك، بما فيها مشاركة مجلس الحكم في اجتماعات جامعة الدول العربية وفي الاجتماعات التي عقدت هنا في الأمم المتحدة وفي مؤتمر مدريد.

وسأل سفير المكسيك أيضا عن معايير التمييز بين مختلف أنواع الأشخاص الذين ربما يقومون ببعض هذه الأعمال الإرهابية في العراق، سواء كانوا مجرمين عاديين أو أعضاء سابقين في حزب البعث أو إرهابيين دوليين. لا أعتقد أنه بإمكاني تقديم إجابة موثوق بها أو قاطعة على ذلك السؤال. فكل المؤشرات التي نراها تدل على خليط محتمل من جميع هذه العناصر. ونعتقد أيضا انه كلما تمكن التحالف والقوات الأمنية العراقية من اعتقال البعثيين السابقين - الذي كانوا في وقت ما أعضاء في نظام صدام وقد يكونون شاركوا في هذه الأنشطة - وإلقاء القبض عليهم والتعرف إليهم، كلما كان من المرجح توقع السيطرة على الحالة الأمنية. ولكن، من الواضح أن هذا نوع من الأسئلة التي سنتمكن من تقديم إجابات أفضل عليها بصورة متزايدة بمرور الوقت وبتحسين جهودنا الاستخبارية.

تلك بعض ردودي الأولية ، وكما قلت، سنراجع مختلف الأسئلة التي طرحت اليوم ونتطلع إلى الإجابة عليها بتفصيل أكثر في المستقبل.

السير إمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): لو سمحتم لي، فإنني سأتبع نفس المنهج الذي اتبعه السفير نغروبونتي. وأبدأ بالإعراب عن تقديري للتعليقات وللأسئلة ولنوعية الأسئلة.

بالنسبة للحالة الأمنية، نحن نحاول معالجتها بتصميم خاص، بينما نضع نصب أعيننا، بشكل متزايد، انه سيكون متروكا للعراقيين أن يتحملوا المسؤولية عن أمنهم الخاص. وبالتالي فان تطوير القدرات المحلية هو جزء من السياسة.

واتفق مع الذين قالوا إن الأمن لا يمكن أن يعالج بمعزل عن الجانب السياسي، ولكن لا توجد إجابة بسيطة لما إذا كان يجب علينا معالجة الجانب السياسي قبل الجانب الأمني أو العكس. والإجابة هي أنه ينبغي معالجة العمليتين على حد سواء.

وكما قال السفير نغروبونتي، فان اتباع نهج منسق بشكل أفضل للاستخبارات في جميع أنحاء البلد أمر أساسي. ولا أعتقد أن معايير تحديد المسؤولين عن الأعمال هي في الواقع القضية. والأكثر أهمية، أنه لا بد لنا من تحديد التهديد وبعد ذلك التصرف لتحييده. وبصراحة، لا يهم من أين يأتي التهديد، إذ علينا أن نتصرف بصورة أفضل من حيث الوقاية على أساس الاستخبارات الجيدة.

ولقد سعينا اليوم إلى تقديم إحاطة إعلامية بناء على اتفاق رآه الجميع، وهو موجود على شبكة الإنترنت ويتسق كليا مع القرار ١٥١١ (٢٠٠٣). والملكية الأساسية لذلك

الاتفاق لدى العراقيين، ولذا متروك لهم أن يتصلوا رسميا. ولكننا سعينا، في توضيحاتنا، إلى أن نعطي فهمنا للاتفاق. وسيحين وقت للنظر تماما في ما يترتب عليه الاتفاق وما يشكله عندما يجرى الاتصال بنا رسميا. ولكن، كما افهم، فان مجلس الحكم العراقي يدرك الاتفاق تماما كما انه يعمل لمعالجة الحاجة إلى الوفاء بالموعد النهائي والى إجراء ذلك الاتصال بسرعة.

ونعترف، كما آمل مرة أخرى أن يعترف جميع أعضاء مجلس الحكم العراقي، بالحاجة إلى توسيع قاعدة المشاركة في انتخابات المجلس الانتقالي، لضمان أن تكون في الواقع أكثر تمثيلا بقدر الإمكان. وجدير بأن نضع نصب أعيننا أن انتخابات المجلس في حد ذاتها شكل من أشكال المؤتمر الوطني. أما كيف وأين ومتى ستعقد فهي، مرة أخرى، أمور متروكة للعراقيين، وبالتالي من السابق لأوانه بالنسبة لنا أن نحاول الإجابة على تلك الأسئلة. ولكن من الواضح أن المجلس الحاكم العراقي سيضطلع بدور – ولكن ليس بموقع مسيطر – في كيفية تشكيل ذلك المجلس.

وبالنسبة لدور الأمم المتحدة، فان المملكة المتحدة تتفق بشدة مع ما قاله السفير نغروبونتي. ويمكنني أن أفصل بين ثلاثة أدوار متميزة وهي: الدور الإنساني والدور الإنمائي والدور السياسي. واثنان من تلك الأدوار تضطلع بهما الأمم المتحدة الآن بنشاط شديد. وإذا استطعنا أن نذهب إلى أبعد من ذلك، كان الأمر أفضل وكلما كان أسرع كان أفضل، مع مراعاة القدرات المتوفرة وما جاء في صياغة القرار ١٥١١ (٢٠٠٣)، أي عبارة ”عندما تسمح الظروف“، وهي شرط جوهري. ولكن بالنسبة للأمم المتحدة، فكلما جرى تعزيز دور الأمم المتحدة وكلما أسرعنا في الاستفادة من الفرص العديدة الموجودة لإدخال الأمم المتحدة في عملية سياسية، كلما كان ذلك أفضل.

وقد جرى التشديد على أهمية العلاقة مع البلدان المجاورة على النحو المحق تماما. وباشر مجلس الحكم القيام بزيارات لبعض البلدان المجاورة. واسمحوا لي بأن أضيف، من وجهة نظر سلطة التحالف المؤقتة، أن جيرمي غرينستوك، الذي كان مؤخرا ممثلا في مجلس الأمن، قام بزيارة لعواصم ثلاثة بلدان مجاورة لإجراء نقاش على أعلى المستويات الممكنة. ولكن ما لم يكن موجودا وقتها، هو آلية رسمية لجمع كل الدول المجاورة معا.

لقد قيل الكثير عن الاتفاق العسكري. والمسألة العملية هي كيف ومتى يمكن البدء بمناقشة الترتيبات الأمنية التي ينبغي أن تطبق عند تنصيب الحكومة الانتقالية. ولذلك السبب، ستجرى تلك المناقشات قريبا، بسبب عمليات الانتشار العسكري. ومن حيث مسؤوليتكم، يتعين أن تجروا تلك المناقشات. وافتراضنا، والأكثر أهمية، افتراض العراقيين، هو أن وجود المجتمع الدولي سيكون متوفرا كما سيكون ضروريا بعد تنصيب الحكومة الانتقالية.

وبالتالي فان السؤال هو، على أي أساس ينبغي أن تشكل تلك القوة حينئذ؟ فهي لن تكون القوة المتعددة الجنسيات المتوخاة في القرار ١٥١١ (٢٠٠٣)، وستكون شيئا أخر. ولكنها ستعمل بناء على دعوة من الحكومة العراقية. ويحدوني الأمل في أن قرارا من مجلس الأمن سيعترف بها بطريقة ما.

ولكن توجد مشاكل تقنية يتعين معالجتها، ليس أقلها مشكلة التوقيت، لأن القوة المتعددة الجنسيات ستنتهي، قبل أن تكون هناك من الناحية التقنية حكومة انتقالية. ولذا فإن تنظيم المراحل ذلك بحاجة إلى تسويته، ولكنه لن يكون في الواقع أمرا عسيرا. وسينتهي الدور الرسمي لسلطة التحالف المؤقتة مع إنشاء الحكومة الانتقالية. وسينتهي الاحتلال، تقنيا، في نفس الوقت. ولكن، كما قال الرئيس

بوش ورئيس الوزراء بلير في وقت سابق من هذا الأسبوع، فان التزامنا الطويل الأجل في العراق واضح. والمملكة المتحدة على استعداد لتقديم المساعدة كجزء من جهد المجتمع الدولي لتلك الحكومة الانتقالية المؤقتة. ولكن تلك الحكومة هي التي ستتحمل المسؤولية الأساسية عن ضمان تأكيد أمن العراق والالتزام به. وسنحتاج إلى تسوية التفاصيل، كلنا، مع الوزارات العراقية ومع الترتيبات الموجودة. ولكن بالنسبة للمملكة المتحدة، فإننا ننتظر مرة أخرى أن تصل المساعدة الثنائية بعد ٣٠ حزيران/يونيه من خلال سفارة أو مكتب ثنائي للمساعدة.

وأود مجرد أن أشدد على أمر واحد بشأن التواريخ. فالمناقشات بشأن ما إذا كانت بعض التواريخ المتصورة في الاتفاق مبكرة أكثر من اللازم أو متأخرة أكثر من اللازم هي في الواقع مناقشات خاطئة. فهي تواريخ دلالية. والذي لم نشهده بعد هو كيف يحقق العراقيون بالذات رغباتهم في إطار الموعد المحدد ولكن في الغالب يجب أن يقرروا بأنفسهم طريقة العمل.

وفي الختام، وعلى الرغم من المشاكل والتحديات، لا يزال هناك الكثير الواجب عمله. وآمل أن نكون قد تمكنا من إقناع الحاضرين اليوم بحقيقة أن الجهد المبذول للتوصل إلى حقائق جديدة على أرض الواقع كان ناجحا: لقد أنجزنا الكثير على الرغم من المشاكل الأمنية ولكن بالطبع هناك قدر هائل من العمل يتعين إنجازه. ويستحق هذا التقدم، بل وسيتطلب بالفعل، التزاما متواصلا من المجتمع الدولي. ولكننا ندين للعراق بأن نواصل السير على المسار الصحيح إلى أن ننتهي من عملنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السير إمير جونز باري على توضيحاته.

ليس هناك متكلمون آخرون على قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.
